الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كليــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم مالية ومحاسبة

إستخدام أساليب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

دراسة حالة بمؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني SOTRAMET سابقا خميس مليانة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة
تخصص: تدقيق ومحاسبة

إعداد الطالبتين:

- **أمينة أومحلة.**
- **ليلى قصاد.**

إشراف الأستاذ:

– أ . ساحل محمد.

أعضاء لجنة المناقشة:

خالفي خالد	أستاذ محاضر أ جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة	رئيسا
ساحل محمد	أستاذ محاضر أ جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة	مشرفا
مجبر محمد	أستاذ مساعد أ جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة	ممتحنا

السنة الجامعية:2020/2019م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كليــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم مالية ومحاسبة

إستخدام أساليب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

دراسة حالة بمؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني SOTRAMET سابقا خميس مليانة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة
تخصص: تدقيق ومحاسبة

إعداد الطالبتين:
- أمينة أومحلة.
- ليلى قصاد.

إشراف الأستاذ:
– أ . ساحل محمد.

السنة الجامعية:2020/2019م

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

"وما توفيقي الا بالله عليه توكلت اليه أنيب "

صدق الله العظيم (سورة هود-الآية 38)

سبحان الذي وهبنا نعمة العقل

سبحان الذي يستحق الشكر على نعمته وحده لا شريك له

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

خير الخلق الله أجمعين

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الاستاذ ساحل محمد الذي ساندنا على انجاز هذه المذكرة ولم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة من اجل اتمام هذا العمل والى عمال مؤسسة ديفاندوس الاثاث والبناء المعدني sotramet سابقا.

كما نتقدم بالشكر المسبق الى أستاذ أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وتصحيحهم الاخطاء واغنائها بمقترحاتهم القيمة.

كما نتقدم بالشكر لجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وكل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث.

اهداء

"ولئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد الله الذي رزقنا من العلم مالم نكن نعلم ووفقنا في هذا ولم نكن لنصل اليه لولا فضل الله علينا اما بعد.

أهدي ثمرة عملي هذا الى الشمعة التي أنارت دربي وفء تحت لي أبواب العلم والمعرفة الى أعز انسان في الوجود "أمي" أطال الله في عمرها.

الى من سعى جاهدا في رعايتي وتربيتي وتعليمي وتوجيهي الى من كل من كان رمز القوة والنقاء الى من كان قدوتي في التربية والأخلاق الى "أبي" حفضه الله.

الى من شاركوني تفاصيل الحياة وأمضيت معهم أسعد الاوقات الى دفئ البيت وسعادته.

الى اخوتي الأعزاء.

الى البراءة: مارية، اسماعيل، أماني، رجاء، محمد، لؤي، رناد، سجود

والى كل أصدقاء الدراسة: وهيبة، ايمان، هاجر، سميحة، أمينة، منال،

والى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

ليلى

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقال اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين"

صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الاخرة

إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك ... **الله جل جلاله.**

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ..ونصح الأمة .. وكشف الغمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا

محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ...إلى من علمني العطاء بدون انتظار.

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار ..أرجو من الله أن يمد في عمرك... **أبي العزيز.**

إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة، إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحيّ إلى أعز ما أملك في الدنيا ....**أمي الحبيبة.**

إلى النجوم التي أهتدي بهم وأسعد برؤيتهم **إخوتي وأخواتي.**

إلى بهجة الحياة: **صارة، نور الهدى ، منال، مريم، سلسبيل، فؤاد، نورهان، فارس ،يعقوب .**

إلى **زوجي** الذي كان دعمي وسندي **وكل عائلته.**

إلى أميرات السعادة اللواتي تقاسمت معهم الحب والصداقة والأخوة: **هاجر، منال، ليلى، فتيحة، وهيبة، ايمان،**

دعاء، شمرة سميحة.

وإلى **جميع أساتذتي** من بداية مشواري الدراسي إلى يومنا هذا.

أمـــينة

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة ومعرفة وضعها المالي إن كان جيدا أم لا ودوره أيضا في تسليط الضوء على جوانب القوة والضعف واتخاذ القرارات الصحيحة، وتحقيقا لهذه الأهداف تم اتباع المنهج الوصفي للجانب النظري والذي تمثل بمفاهيم حول موضوع التحليل المالي وتقييم الأداء والدراسات السابقة، والمنهج التحليلي ودراسة حالة المرافق للجانب التطبيقي من خلال تحليل القوائم المالية لمؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني SOTRAMET سابقا، وتم جمع البيانات اللازمة للتحليل من موقع المؤسسة وكانت هذه البيانات هي الوثائق المحاسبية الخاصة بالمؤسسة لفترة(2016-2017) التي تمثلت بالميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في تقييم أداء المؤسسات.
- استطاعت المؤسسة محل الدراسة تحقيق التوازن المالي وقد أوصت الدراسة على مجموعة من النقاط أهمها التركيز على أدوات التحليل المالي في تقييم الاداء المالي لأنه يوضح لنا نقاط القوة ونقاط الضعف.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، تقييم الأداء المالي، أساليب التحليل المالي، القوائم المالية

Abstract:
This study aimed to highlight the role of financial analysis as a tool for evaluating the performance of the institution and knowing its financial position whether it is good or not, and its role also in highlighting the strengths and weaknesses and making the right decisions, and to achieve these goals the descriptive approach of the theoretical aspect was followed, which is represented by concepts on the subject of financial analysis and evaluation The performance and previous studies, the analytical method and the case study of the facilities for the applied aspect through analyzing the financial statements of the Devandus Furniture and Metal Building Foundation previously, and the data necessary for the analysis were collected from the site of the institution and these data were the accounting documents of the institution for the period (2016-2017) which was represented by the financial budget And a table of results calculations, and the study reached a set of results, the most important of which are:
- Financial analysis for processing the available financial data to obtain information used in evaluating institutions.
- The study institution, which is the Financial Analysis Foundation, Financial Analysis.
Key words: financial analysis, financial analysis, financial analysis, financial analysis

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
اهداء	
اهداء	
الملخص	
فهرس المحـتـويات	
قائمة الجداول والاشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة:	أ–ث
الفصل الاول: الإطار النظري والدراسات السابقة.	
تمهيد الفصل الاول	02
المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي وتقييم الاداء المالي.	03
المطلب الاول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي واسباب نشأته.	03
أولا: اللمحة التاريخية عن التحليل المالي.	03
ثانياِ: أسباب نشأته.	04
المطلب الثاني: مفهـوم التحليل المالي	04
أولا: تعريف التحليل المالي	04
ثانيا: أهمية التحليل المالي	06
ثالثا: أهداف التحليل المالي	06
رابعا: أساليب التحليل المالي	07
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي	08
أولا: تعريف تقييـم التحليل المالي	08
ثانيا: أهداف تقييم التحليل المالي	09
ثالثا: خطوات تقييم التحليل المالي	09
المبحث الثاني: القوائم المالية ودورها في تقييم الاداء المالي.	10
المطلب الاول: دور الميزانية في تقييم الاداء المالي	10
أولا: عرض الميزانية حسب scf	10
ثانيا: تحليل الميزانية المالية بواسطة مِؤشرات التوازن المالي	14
ثالثا: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية.	20

المطلب الثاني: دور جدول حساب النتائج في تقييم الأداء المالي	23
أولا: عرض جدول حساب النتائج حسب scf	23
ثانيا: نسب تحليل مستويات النتائج	26
ثالثا: التحليل بواسطة نسب الربحية	28
المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة	29
المطلب الأول: عرض ومناقشة الدراسات العربية	29
أولا: عرض مذكرات ماجستير وماستر	29
ثانيا: عرض المقالات	30
المطلب الثاني: عرض و مناقشة دراسات باللغة الأجنبية	31
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني sotramet سابقا	
تمهيد الفصل الثاني	35
المبحث الاول: تقديم عام لمؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني sotramet سابقا	36
المطلب الأول: تعريف بمؤسسة ديفاندوس	36
أولا: لمحة تاريخية عن مؤسسة ديفاندوس	36
ثانيا: تعريف بالمؤسسة	36
المطلب الثاني: اهداف المديرية العامة للمؤسسة	37
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني sotramet سابقا	37
أولا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	37
ثانيا: دراسة الهيكل التنظيمي	39
المبحث الثاني: محتوى المعلومات للقوائم المالية لمؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني sotramet سابقا	41
المطلب الأول: عرض الميزانية المالية	41
المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج	44
المبحث الثالث: استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم الاداء المالي لمؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني sotrametسابقا.	46
المطلب الأول: أساليب تحليل الميزانية المالية لمؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني sotramet سابقا	46
أولا: تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي.	46

ثانيا: تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية.	47
المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج بواسطة النسب المالية.	50
أولا: نسب تطور النشاط.	50
ثانيا: نسب الربحية.	50
ثالثا: نسب تجزئة القيمة المضافة	51
خلاصة الفصل الاول.	53
الخاتمة.	55
قائمة المراجع.	58
الملاحق.	62

قائـــــــــمة الجـــــــــــداول.

رقم الجدول	عنوان الجـــــدول	رقم الصفحة
01	شكل الميزانية المالية	12
02	الميزانية المالية المختصرة	14
03	جدول حسابات النتائج	24
04	أهمية النسب المستخرجة من حسابات النتائج	27
05	نسب الربحية	28
06	الميزانية المفصلة الاصول المؤسسة	41
07	الميزانية المالية لخصوم المؤسسة	42
08	الميزانية المختصرة لسنة 2016-2017	43
09	جدول حسابات النتائج 2016	44
10	جدول حسابات النتائج 2017	45
11	مؤشرات التوازن المالي	46
12	النسب المالية (التمويل)	47
13	النسب المالية (السيولة)	48
14	النسب المالية (النشاط)	49
15	نسب تطور النشاط	50
16	نسب الربحية	50
17	نسب تجزئة القيمة المضافة	51

قائـــــــــــمة الاشكـــــــــــــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	أسباب انخفاض الخزينة	20
02	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ديفاندوس	38

قائـــــــــــمة الملاحـــــــــق

رقم الملاحق	المـــــلحق	الصفحة
01	جدول تطور الميزانية العمومية	62
02	جدول حسابات النتائج حسب طبيعة المؤسسة	63
03	الميزانية المالية المفصلة الاصول	64
04	الميزانية المالية المفصلة للخصوم.	65

مقدمة

توطئة:

في ضوء التغيرات التي يشهدها الاقتصاد، وعملا على تشجيع وجذب الاستثمار وتنشيط سوق رأس المال ودعمها من الضروري توفير أسس ومفاهيم محاسبة موحدة للمؤسسات بكافة أشكالها القانونية ومختلف أحجامها ونشاطاتها وبالتالي اصدار نظام محاسبي جديد يواكب تلك التطورات.

ومع كبر حجم المؤسسات وتعددها وانفصال الادارة عن ملكية أدت للقوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي الى أن تكون غير متحيزة لجهة معينة، مما تطلب اجراء بعض الدراسات والتحليل للقوائم المالية للمؤسسة المدروسة، وتتزايد يوما بعد يوم أهمية التحليل المالي للقوائم المالية بسبب تعاظم دور أسواق رأس المال وتعدد وتنوع الادوات المالية المتداولة فيها.

حيث اصبحت عملية تقييم اداء المؤسسات الاقتصاد خاصة من حيث سيولة ومعرفة موجودات ومصادر الحصول عليها أمرا ضروريا، ومن ثم أصبح لازما على المدير المالي اجراء تحليل للقوائم المالية التي تحتوي على عدد كبير من معلومات حيث يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الادارية اللازمة وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي للوصول اليه. وبناء على ما سبق يمكننا صياغة الاشكال التالية:

ما هو دور أساليب التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة؟

1/**الاسئلة الفرعية:**

الاجابة على الاشكال تم طرح الاسئلة التالية:

1-كيف يمكن تقييم الاداء المالي للمؤسسة؟

2-كيف تستفيد المؤسسة من أساليب التحليل المالي؟

3-هل يساعـد تحليل القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة محل الدراسة؟

2/ **فرضيات الدراسة:**

الإجابة عن هذه الأسئلة انطلقنا من الفرضيات التالية:

1-تشخيص الاداء المالي للمؤسسة من خلال التحليل المالي لقوائمها.

2-استعمالأساليب التحليل المالي تمكن من كشف نقاط القوة والضعف في المؤسسة

3-نعم يساعد تحليل القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة.

3/مـبررات اختيار موضوع البحث:

جـاء اختيار الموضوع الاسباب التالية:

-الميول الشخصي للموضوع لما يلعبه من دور هام على مستوى المؤسس.

-ارتباط الموضوع محل الدراسة ارتباط وثيقا بالتخصص العلمي الذي ندرسه.

-محاولة الوقوف على اهم مشاكل التي تعاني منها المؤسسات.

4/أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الدراسة في مدى معرفة أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات عن طريق تحليل القوائم المالية باعتبارها قاعدة معلوماتية وضعف في اداء المالي للمؤسسة ومدى سلامة اوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها.

الى جانب ذلك أهمية دراسة الأداء المالي وعملية تقييمه، نضرا الاهمية المعلومات الناتجة عن العملية سواء داخليا أو خارجيا.

5/أهداف الدراسة:

-عرض الأساليب المستعملة في التحليل المالي وتطبيقها في لمؤسسة.

-التعرف على المعلومات المالية للمؤسسة محل الدراسة.

-توضيح دور تحليل القوائم المالية وخاصة جدول الميزانية وجدول حسابات النتائج في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الدراسية.

-تقديم مقترحات من شأنها تفعيل دور تحليل جدول الميزانية وجدول حسابات النتائج في تقييم الاداء المالي محل الدراسة.

6/حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

-الحدود الموضوعية: وتتمثل في أساليب التحليل وتقييم الاداء المالي للمؤسسة.

-الحدود الزمنية: وتتمثل الحدود الزمنية للدراسة الميدانية في الفترة الزمنية الممتدة من شهر فيفري الى اواخر شهر مارس.

-الحدود المكنية: تمت الدراسة في مؤسسة الأثاث والبناء المعدني sotrametسابقا بالخميس مليانة.

7/منهــج البحث:

الاجابة على الأسئلة المطروحة والاحاطة بمختلف جوانب الموضوع وأبعاده والاختبار الفرضيات استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري مع استناد في الجانب التطبيقي على أسلوب دراسة حالة الأثاث والبناء المعدني sotramet سابقا بخميس مليانة مع الأسلوب التحليلي.

8/صعوبات البحث:

لا يخلو أي عمل من الصعوبات ومن أبرزها:

-عدم استقبالنا من الوهلة الاولى من خلال دراسة الحالة في بعض المؤسسات.

-سرية معلومات المؤسسة واستحالة منحها الاشخاص خارج المؤسسة.

-فيروس كورونا المستجد (ك وفيد19).

9/هيكل البحث:

للوصول الى دراسة عملية تحيط بجوانب الاشكالية المطروحة قسم البحث الى فصلين، وقد سبق هذه الفصول مقدمة عامة، حيث تطرقنا في الفصل الاول الى الإطار النضري والدراسات السابقة مقسم الى ثلاث مباحث.

المبحث الاول جاء تحت عنوان الإطار المفاهيمي للتحليل المالي وتقييم الاداء المالي، والمبحث الثاني القوائم المالية ودورها في تقييم الاداء المالي والمبحث الثالث تطرقنا الى عرض ومناقشة الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني والذي خصصناه لدراسة الحالة وجاء بعنوان استخدام التحليل القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة الأثاث والبناء المعدني sotramet سابقا، متضمنا بدوره ثلاث مباحث، خصصنا المبحث الاول منها لتقديم عام للمؤسسة، والمبحث الثاني فتطرقنا الى محتوى المعلومات للقوائم المالية للمؤسسة، أما المبحث الثالث والأخير تضمن استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم الاداء المالي.

وكان ختام بحثنا خاتمة تضمنت اختبار الفرضيات وأهم النتائج المتوصل اليها واقتراحات والتوصيات المناسبة.

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية بغرض تحديد نـقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر فعالية والكشف عن نقاط ضعف والعمل على تحسينها وجعلها أكثر فعالية، والكشف عن نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ولتحويل تلك البيانات الى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي الى التنبؤ بمستقبلها وهذا من خلال الدراسة المالية وتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهها، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية.

لذا سنتطرق في هذا الفصل الى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي.

المبحث الثاني: القوائم المالية ودورها في تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي.

يرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بالمشروع معين. لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره مستقبلا، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته

يعتبر التحليل المالي أحد المواضيع المهمة بالنسبة للمؤسسة نظرا الأهمية البالغة في تحليل نشاط المؤسسة، لذلك فهو يحتوي على الدراسات الاقتصادية المالية، وعادة فأن طبيعة التحليل المالي هي عبارة عن راسة تفصيلية للقوائم المالية والبيانات المحاسبية لمعرفة مدلوله وأسباب ظهوره.

أولا: اللمحة التاريخية عن التحليل المالي:

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر (19/حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.

ولقد كان اللازمة الاقتصادية التاريخية في فترة الممتدة (1929-1933) أثر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي خلال هذه الفترة نتيجة الفشل المالي الذي عرفته العديد من مشروعات المؤسسات الاقتصادية والمالية بحيث كانت هذه المؤسسات مجبرة على اعادة تنظيمها من أجل حمايتها من الفشل المالي، ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصرف، وكانت المراحل التي مر بها التحليل المالي خلال القرن العشرين (20)كالاتي:[1]

-بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت تقنيات التحليل في فرنسا، حيث أظهر المصرفون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة أكثر ثـقة

-في الستينات ومع تطور المؤسسات، ركـز اهتمام على نوعية المؤسسات والوسائل اللازمة بها.

-في سنة 1967 تكونت لجنة عمليات البورصات في فرنسا، التي كانت تهدف الى تأمين نوعية المعلومات المالية التي تنشرها الشرعات المحتاجة الى مساهمين، أوقـد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من تحليل الساكن الى تحليل الديناميكي.

[1] منير شاكر محمد و أخرون, **التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات** ط2, دار وائل للنشر, الأردن, 2005, ص10

ثانيا: أسباب نشأته:

هناك عـدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي كقاعدة لتحليل وتـقـيـيم أداء الشركات حيث يمكن تلخيصها في:[1]

-الثورة الصناعية وظهور الشركات الكبيرة: مما نتج عنــه ظهور شركات عملاقة، خاصة منها شركات المساهمة، والتي يكون فيها انفصال بين الادارة والملاك، وبالتالي كان من الضروري ايجاد وسيلة تمكين المستثمرين من متابعة نتائج الشركات التي يستثمرون فيها أموالهم.

-التدخل الحكومي في كيفية انجاز القوائم المالية: رغبة الحكومة في توفير قدرة من الأمان للمستثمرين، حيث قامت بوضع قوانين والتشريعات التي تقتضي بضرورة أن تقوم المنظمات بتنويب قوائمها وعرض بياناتها المالية بشكل يسمح للمساهمين والأطراف الخارجية الأخرى لتعرف على نتائج المؤسسة.

-الكساد الكبير: ساد الولايات المتحدة في فترة الثلاثينات من القرن الماضي، والذي عجل بالبحث عن أداة ترقب وتنبؤ بالمستقبل المالي للشركات.

-ظهور الائتمان كمصدر للتمويل: حيث أن الشركات التمويل والبنوك المقرضة تهتم بشكل أساسي بعملية اتخاذ القرار التمويل من عدمه بناءا على المؤشرات التي تعطيها نتائج التحليل المالي.

-ظهور البورصات الخاصة بالأوراق المالية: ان قوانين البورصة تقتضي بالضرورة أن تقوم الشركات التي تطرح أسهمها الاكتتاب أن تعرض وبشكل منفصل قوائمها المالية حتى يمكن للمستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي من بين أهم الأدوات التي يستخدمها العديد من المستثمرين بمؤسسات وبنوك الى غير ذلك من أجل معرفة الوضعية المالية واتخاذ القرار سليم.

أولا: تعريف التحليل المالي:

لقد وردت عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها ما يلي:

تعريف أول: هو عملية دراسة تحليلية للمعلومات والبيانات المحاسبية والمالية والربط فيما بينها لمحاولة الخروج بنتائج محددة للوضعية المالية للمؤسسة ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت لظهورها، مما يساعد على تشخيص حالة المؤسسة والوقوف عند نقاط الضعف والقوة في حالتها المالية .[2]

[1]- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي: تقيم الأداء وتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن,2004,ص232

[2] George legros، **mini finance dentreprise**، dunide، France، p 39.

تعريف الثاني: نستطيع القول بأن التحليل المالي هو تشغيل البيانات التاريخية بالقوائم المالية للتعرف على المراكز المالي للمؤسسة مما يساعد على وضع أنسب الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك والإدارة والعاملين والمجتمع.[1]

تعريف الثالث: تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة (سنة أو أقل أو أكثر) باستعمال الوسائل مختلفة باختلاف الطرف والهدف من هذا التحليل.[2]

تعريف الرابع: عبارة عن معالجة البيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستـقـبل.[3]

تعريف الخامس: التحليل المالي يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي ، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرارات المناسبة.[4]

[1]– أيمن الشنطي وعامر شقر، **مقدمة في ادارة التحليل المالي**، دار البادية. عمان الأردن، 2007ص125.

[2]– منير شاكر محمد، مرجع سابق ص 12

[3]– ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، دار المحمدية، الجزائر, 1988,ص11

[4]– حمزة محمود زبيدي، مرجع سابق. ص234

ثانيا: أهمية التحليل المالي:

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط الأتية:[1]

- يساعد الادارة في الرسم الأهداف وبالتالي الخطط المزاولة النشاط الاقتصادي؛
- يعتبر أداة فعالة لزيادة عملي التدقيق؛
- تحديد أداة لزيادة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بالديون؛
- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة؛
- الحكم على مدى ادارة المؤسسة؛
- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.

ثالثا: أهداف التحليل المالي.

يهدف التحليل المالي الى تحقيق ما يلي:[2]

- تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة؛
- تقييم قراءات الاستثمار والتمويل؛
- تحديد الانحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها؛
- الاستفادة من نتائج التحليل الاعداد الميزانيات والخطط المستقبلية؛
- تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن استثمارها؛
- التنبؤ بالاحتمالات الفشل التي تواجه المؤسسة؛
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القــرار؛
- تقييم ملائمة المؤسسة في الأجل القصير والطويل.

[1] مداني بلغيث القادر شاش، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة**. مراحله ضمن أعمال ملتقى سنوي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، منعقد في 13-14 ديسمبر 2011، جامعة ورقلة.

[2] عدنان النعيمي. أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن,2008ص21

رابعا: أساليب التحليل المالي:

توجد العديد من الأساليب التي يلجأ اليها المحلل المالي في تحليل بنوء القوائم المالية، ويمكن تحديد أهم هذه الأساليب بالآتي:

1- **التحليلي العامودي (الى آسي):** يعتمد هذا النوع من التحليل بشكل أساسي على تحويل الأرقام المطلقة الى نسب مئوية بحيث ينسب كل بند في مجموعة الى اجمالي بنود هذه المجموعة بحيث تحلل كل قائمة على أساس مستقل عن غيرها وبذلك يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي وفي تاريخ معين لتحليل وتشخيص نوعية النشاط الذي حقق المساهمة الاوضح في النشاط الإجمالي من جانب واكتشاف سلوكه وتقييمه من جانب آخر فهو بذلك يقيم أداء الشركة في لحظة اعداد القائمة التي يتم تحليلها ويكشف عن بعض من نقاط القوة والضعف في تلك الشركة ويوصف هذا التحليل بتحليل الساكن. لذلك فهو يظل بحاجة الى دعمه بالتحليل الافقي.[1]

2- **التحليل الافقي:** (الاتجاهي): ويقصد به دراسة المركز المالي للعميل في نقاط زمنية معنية بهدف التعرف على التغير المطلق والنسبي في بنود القوائم المالية سواء من ناحية المصادر الأموال او استخداماتها، وبنود الإيرادات والمصروفات، ويتم عادة اعتبار بنود قائمة المالية والمؤثر على نشاط الشركة والأخرى المتصلة بالمنو، ويتم اللجوء الى هذا الأسلوب لتلاقي صفة الجمود التي يتصف بها التحليل الرأسي وبناء على هذا الأسلوب تتم المقارنة بين البنود المختلفة لسنوات مختلفة وسيمى بتحليل الاتجاه او تحليل السلاسل الزمنية، لذا بموجب هذا الأسلوب يتم توضيح اتجاه البن خلال سنوات المختلفة والتي تمت مقارنتها، وبناء على هذا الأسلوب تكون هناك سنة نعتبرها سنة الأساس، والتي تساعد في تحليل اتجاه البنود وبالتالي المقارنة مع الشركات الأخرى.[2]

3- **تحليل النسب المالية (نسب الصناعة):** هي عبارة عن علاقة منطقية بين بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والارباح المحتجزة وقائمة التدفق النقدي وبوجه عام يعد تحليل النسب أداة هامة ونافعة لاتخاذ القرارات، وحتى يتم التمكن من استخلاص النتائج المفيدة والتغيرات المرتبطة باستخدام النسب يتعين عمل مقارنات بين النسب الفعلية للسنة الحالية مع تلك التي تخص السنة السابقة النسب الفعلية مع النسب المقدرة من خلال الموازنات التقديرية وان كان ذلك نادرا ما يكون متاحا للمستخدمين الخارجيين، النسب المالية مع نسب المنافسين او الصناعة التي تعمل الشركة في مجالها حيث يمكن الحصول على احصائيات الصناعة من مصار مختلفة.

---

[1]- أبو عودة سليمان، **مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2017، ص27.

[2]- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص117.

بوجه عام تعتبر النسب المالية بمثابة أداة من أدوات التحليل المالي الجزئي، وهي تقوم على دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية بعضها ببعض في شكل نسب مئوية، مثال ذلك الأصول المتداولة في الخصوم المتداولة، او نسبة صافي الربح الى إيرادات المبيعات، ومعدل دوران المخزون.[1]

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي.

بعد تقييم الأداء المالي في المؤسسة من الوظائف الأساسية التي تركز عليها الإدارة قصد الاحتفاظ بمركزها المالي من خلال استخدامها بشكل عقلاني لمواردها المالية لتتمكن من تحقيق أهدافها المالية المختلفة.

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي.

هناك مجموعة من التعاريف حول تقييم الأداء المالي نذكر منها:

التعريف الأول: هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية وبأقل تكلفة ممكنة أي تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد ما عليها من التزامات وتحقيق معدل مردودية جيد اقل تكلفة.[2]

التعريف الثاني: يعرف تقييم الأداء المالي للمؤسسة على انه حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية المالية المادية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة أي يعتبر تقييم الأداء المالي قياسا للنتائج المحققة او المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين نتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.[3]

التعريف الثالث: يعتبر وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة لسلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد ان النتائج تتحقق على نحو المرسوم بأعلى درجة من الكفاءة.[4]

من خلال ما سبق نستنتج ان تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو عبارة عن وصف لوضعيتها المالية الحالية، وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها بغية الوصول لتحقيق أهدافها المسطرة بالاستعانة بالقوائم المالية ومدى قدرة المؤسسة في استغلال مواردها المختلفة لتغذية ثروتها.

---

[1]– صابر تاج محمد، **استخدام أساليب التحليل المالي في قياس الكفاءة المالية والإدارية** مجلة اماراباك، المجلد رقم 7، العدد رقم 21، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، 2016، ص 10.

[2]– السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي للمنظمات الاعمال**، دار مريح للنشر، الرياض 2000، ص 38.

[3]–رزيقة التالي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة اعمال، كلية علوم اقتصادية، جامعة البويرة 2011، ص15.

[4]– عب الغني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، 2006 ص41.

ثانيا: اهداف تقييم الأداء المالي.

تسعى المؤسسات من خلال تقييم أدائها المالي الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:[1]

- متابعة مدى تنفيذ المؤسسة المالية لأهدافها المحددة، ويتم ذلك بالاستناد الى البيانات والمعلومات المتوافرة عن الأداء المالي من جهة، ومن جهة أخرى بالاعتماد على الخطة المالية المحددة من طرف المؤسسة؛
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة المالي واجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع حلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تلاقي الأخطاء مستقبلا؛
- تقييم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المؤسسة المالي للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، تساهم في اتخاذ مختلف القرارات وخاصة المالية منها؛
- يمكن للمستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة المالي وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الاداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط المديونية وتوزيعات على سعر السهم؛
- يساعد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وخاصة المستثمر في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات؛
- معرفة عمل حجم الاستثمار في أصول المؤسسة او في فقراتها الرئيسية (كالنقد والحسابات المدينة والمخزون السلعي والأصول الثابتة) مناسبا ومتوازنا مع النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلا بالمبيعات او ان الاستثمار يزيد او يقل عن مستوى النشاط التشغيلي؛
- التأكد من استخدام الموارد المالية المتاحة والمتوفرة تحت تصرف المؤسسة أفضل استخدام ووفق الأهداف المخططة.

ثالثا: خطوات تقييم الأداء المالي.

- يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:[2]
- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث ان من خطوات الأداء المالي اعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الاداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والمديونية؛
- دراسة وتقييم النسب والمؤشرات، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروق ونقاط الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع او مقارنة بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة بالاعتماد على عملية تقييم الاداء المالي من خلال النسب والمؤشرات بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها.

---

[1]– جودي محمد رمزي، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسة المالية الجزائرية**، مذكرة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

[2]– محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار حامد، عمان، 2010، ص 51.

المبحث الثاني: القوائم المالية ودورها في تقييم الأداء المالي

تهدف القوائم المالية الى اعطاء صورة دقيقة عن وضع المؤسسة المالي ونتائج عملياتها خلال فترة معينة، فهي تعتبر مصدرا رئيسيا للمعلومات والتي يمكن منها استخلاص النتائج المهمة، فهي أداة اتصال بين المؤسسة ومختلف المتعاملين معها.

المطلب الأول: دور الميزانية في تقييم الأداء المالي

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية نظرا لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها والتي تلبي احتياجات مستعمليها، حيث تلعب دورا اعلاميا هاما فهي التي تمد مختلف الأطراف بالمعلومات التي تخص المؤسسة.

أولا: عرض الميزانية حسب SCF:

1- تعريف الميزانية:

- هي إحدى القوائم المالية التي توضح المركز المالي للمؤسسة لفترة زمنية معينة وفي الغالب الأمر تكون سنة مالية واحدة.[1]

- وتعرف أيضا بأنها ما لدى للمؤسسة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية وما على تلك الموجودات من متطلبات في اللحظة نفسها سواء للغير أو للملاك.[2]

- وفقا للمعيار الدولي رقم 01: تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمؤسسة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها.[3]

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الميزانية وثيقة مالية تضم جانبين، الجانب المدين والمتمثل في الأصول يوضح استخدامات المؤسسة والجانب الدائن يتمثل في الخصوم يوضح مصادر أموال المؤسسة.

2- مكونات الميزانية:

طبقا للنظام المحاسبي المالي تقسم الميزانية الى قسمين أساسيين الأصول والخصوم:

---

[1] عبد الوهاب الرميدي، علي سماي، **المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد**، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 29.

[2] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية(الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والافصاح**، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 463.

[3] أحمد حلمي جمعة، **معايير التقارير المالية الدولية،(معايير المحاسبة)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 24.

أ- الأصول:

حسب المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي عرفت الأصول على أنها تلك الموجودات والممتلكات المادية والمعنوية للمؤسسة والاستعلامات التي تبين كيف تستعمل المؤسسة الأموال التي حصلت عليها.[1] وتترتب عناصر الأصول باتباع مبدأين أساسين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية خلال السنة الى سيولة، وحسب هذا الترتيب فإن الأصول تنقسم الى قسمين هما:

- **الأصول غير الجارية(الثابتة):** هي الاصول المادية والمالية والمعنوية طويلة الأجل التي تمتلكها المؤسسة بغرض استخدامها لأكثر من دورة مالية أو تشغيلية واحدة، حيث لا يمكن تحويلها الى نقدية جاهزة خلال 12 شهرا من تاريخ أقفال الميزانية.[2] ويشمل هذا النوع من الأصول على:[3]

- **التثبيتات المعنوية:** هي أصول غير مادية كشهرة المحل، وحقوق الامتياز والاختراع، والعلامات التجارية، ومصروفات التأسيس....الخ.

- **تثبيتات مادية: وهي** الأصول التي تقتنيها المؤسسة للإستعانة بها على أداء خدماتها أو تسهيل القيام بعملياتها التجارية، وليس لإعادة بيعها وتشمل الآلات، الاسهم و السندات....الخ.

- **تثبيتات مالية:** سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات وحقوق مماثلة، قروض وأصول مالية غير متداولة.

- **الأصول الجارية (المتداولة):** هي الأصول التي تستعملها المؤسسة في دورة واحدة نجد:[4]

- **قيم الاستغلال (المخزونات):** حسب المدة التي تستغرقها للوصول الى سيولة فهي تعتبر المركز الأول للأصول المتداولة وتتمثل في المخزونات من البضائع، المواد واللوازم، المنتجات التامة والنصف المصنعة وقيد التنفيذ...الخ.

- **القيم القابلة للتحقيق:** تشمل جميع حقوق المؤسسة لدى الغير، مثل الزبائن، مدينون آخرون، سندات التوظيف، سندات المساهمة التي لا تتجاوز السنة.

- **القيم الجاهزة:** هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي والبنكي أي حسابات الخزينة الموجبة وما يعادله.

ب-الخصوم:

تعرف الخصوم في النظام المحاسبي المالي كالتالي« تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للمؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضائها بالنسبة للمؤسسة في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية».[5]

---

[1] عبد الوهاب الرميدي، مرجع سابق، ص 31.

[2] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار الجيطلي، الجزائر، 2009، ص 11.

[3] مصطفى يوسف كافي وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية(الأصول العلمية والعملية)**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص 56.

[4] محمد مطر، مرجع سابق، ص 468.

[5] عبد الرحمان عطية، المرجع السابق، ص 11.

وتترتب عناصر الخصوم على أساس الاستحقاقية ومبدأ السنوية وتقسم الخصوم حسب هذا الترتيب الى قسمين هما:[1]

- **الأموال الدائمة:** هي التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها وتشمل:

✓ **الأموال الخاصة: تتمثل** في مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة وتشمل رأس المال المطلوب رأس المال الغير المطلوب، الاحتياطات، فرق اعادة التقييم والمؤونات غير المدفوعة بعد طرح نسبة الضريبة منها نتيجة الدورة.

✓ **الخصوم غير المتداولة (غير الجارية):** هي الديون التي تزيد مدة الاحتفاظ بها أو الاعتماد عليها لمورد مالي لمدة تزيد عن السنة وتشمل ديون وقروض مالية، التزام ضريبي مؤجل، خصوم أخرى غير متداولة، مؤونات وايرادات مقدمة والخصوم المماثلة.

- **الخصوم المتداولة (الجارية):** هي عبارة عن ديون قصيرة الأجل الموجهة لتمويل احتياجات دورة الاستغلال والالتزامات الراهنة التي يتوقع تسديدها خلال 12 شهرا الموافقة، وتشمل الموردين والحسابات الملحقة، الضرائب، دائنون آخرون، حسابات الخزينة (السالبة) وما يعادلها.

3-شكل الميزانية المالية:

تأخذ الميزانية المالية الشكل الموضح في الجدول التالي:

جدول رقم (01): شكل الميزانية المالية

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاصول غير الجارية (الثابتة)		**الأموال الدائمة**	
تثبيتات معنوية		**الاموال الخاصة**	
أعباء تطوير التقييم الثابت		رأس المال المطلوب	
أنظمة الإعلام الالي		رأس المال غير المطلوب	
رخص مركبات التجارية		علاوات واحتياطات	
فارق الاقتناء		فرق اعادة التقييم	
قيم معنوية أخرى		نتيجة الدورة	
تثبيتات مادية		رؤوس الاموال الاخرى	
أراضي		**الخصوم عير الجارية**	
مباني		قروض وديون مالية	
تثبيتات مالية		ضرائب مؤجلة	
سندات موضوعية موضع المعادلة		خصوم أخرى غير متداولة	

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 112.

مساهمات أخرى ثابتة قروض وأصول مالية غير متداولة ضرائب مؤجلة على الاصول		مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	
مجموع الاصول غير الجارية (الثابتة)	**xxxxx**	**مجموع الاموال الدائمة**	**xxxxx**
الاصول الجارية(المتداولة) مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن مدينون آخرون الضرائب وما شابه حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الخزينة		**الخصوم الجارية(المتداولة)** الموردون والحسابات الملحقة الضرائب ديون أخرى الخزينة(السالبة) وما يعادلها	
مجموع الاصول الجارية	**Xxxxx**	**مجموع الخصوم الجارية**	**xxxx**
مجموع الاصول	**Xxxxx**	**مجموع الخصوم**	**xxxxx**

المصدر: أحمد التيجاني بلعروسي، **النظام المحاسبي المالي**، ط2، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 65.

4-الميزانية المالية المختصرة:

تعريفها: هي جدول يظهر المجاميع الكبرى لعناصر الأصول وتتمثل في الأصول الثابتة، قيم الاستغلال، قيم محققة وقيم جاهزة، والمجاميع الكبرى لعناصر الخصوم وتتمثل في الأموال الخاصة، الديون طويلة الأجل وكذلك الديون قصيرة الأجل ، وذلك لتسهيل عملية التحليل وحساب النسب المئوية لكل عنصر.[1]

والشكل التالي يوضح الميزانية المالية المختصرة ومختلف مكوناتها:

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، 40.

جدول رقم (02): الميزانية المالية المختصرة

الاصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الاصول غير الجارية			**أموال دائمة** الاموال الخاصة الخصوم غير الجارية		
الاصول الجارية قيم الاستغلال قيم قابلة للتحقيق قيم جاهزة			**الخصوم الجارية**		
مجموع الاصول	**xxx**	**100**	**مجموع الخصوم**	**xxx**	**100**

المصدر: أحمد التيجاني بلعروسي، مصدر سابق، ص 67.

ثانيا: تحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

1- رأس المال العامل FR

1-1-تعريف رأس المال العامل:

تعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي خاصة في المدى القصير، وذلك بتاريخ معين، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول غير الجارية.[1]

كما يمثل اجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل ويعرف على أنه اجمالي الاصول الجارية مطروحا منه اجمالي الخصوم الجارية، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال، أو يقصد برأس المال العامل الفائض من الاستثمار الاجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة.[2]

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 49.

[2] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS** ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2012، ص 118.

1-2-حساب رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية وأسفلها:[1]

✓ من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل= الأصول الدائمة- الاصول الثابتة.

✓ من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل= الاصول المتداولة- الديون قصيرة الأجل.

1-3-حالات رأس المال العامل:

يمكن عرض حالات رأس المال العامل كالأتي:

✓ **من أعلى الميزانية:** وتكون في الحالات التالية:[2]

موجب: الأصول الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقى بعد تمويل جميع استثماراتها بواسطة الموارد المالية الدائمة وحققت فائض، يعتبر هذا الفائض هامش أمان.

سالب: الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد أخرى لتغطية العجز عن التمويل.

معدوم: أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وفي حالة نادرة الحدوث.

✓ **من أدنى الميزانية:** وتكون في الحالات التالية:[3]

موجب: الاصول المتداولة أكبر من الديون قصيرة الأجل أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الاجل باستخدام أصولها المتداولة ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل.

سالب: الاصول المتداولة أقل من الديون قصيرة الاجل في هذه الوضعية تكون الاصول المتداولة القابلة للتحصيل في الاجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الاجل القصير.

معدوم: الاصول المتداولة تساوي الخصوم الجارية في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الاجل باستخدام الاصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

---

[1] منصف شرفي وعميروش بوشلاغم، **دور التحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد رقم 31، العدد رقم 1، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر، 2020، ص 190.

[2] عادل عشي، **الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2001، ص 50.

[3] عادل عشي، المرجع السابق ، ص 52.

1-4-أنواع رأس المال العامل:

وتتمثل في ما يلي:

أ- رأس المال العامل الصافي (الدائم):

يعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الاصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة.[1]

ويتم حسابه بطريقتين هما:[2]

- طريقة أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي(الدائم) = الاموال الدائمة- الاصول الثابتة.

- طريقة أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الدائم = الاصول المتداولة – الديون قصيرة الاجل.

ب- رأس المال العامل الخاص:

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الاجنبية.[3]

ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:[4]

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة- الاصول الثابتة

ويعتبر رأس المال العامل الخاص أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.

ج-رأس المال العامل الاجمالي:

يعتبر راس المال العامل الإجمالي مؤشر هام عن التوازن المالي طويل المدى، فهو تلك الحصة من الموارد التي درجت استحقاقها بطيئة والتي تستخدم لتغطية الاستخدامات المالية التي درجة سيولتها سريعة وذلك لتحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات .[5]

ويحسب بالعلاقة التالية:[6]

---

[1] بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 83.

[2] منصف شرفي، المرجع السابق، ص191.

[3] بن مالك عمار، المرجع السابق، ص 84.

[4] عادل عشي، المرجع السابق، ص 53.

[5] K china، **gestion et stratégie** ،edition houm ،1ere edition، alger، 2005، p 32.

[6] بن مالك عمار، المرجع السابق، ص 85.

رأس المال العامل الاجمالي= مجموع الاصول المتداولة.

د-رأس المال العامل الاجنبي:

يبين قيمة الموارد المالية الاجنبية (الديون) في المؤسسة، وهنا لا ينظر الى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة لتدارك العجز في الخزينة وهو الجزء من الاموال الدائمة الموجهة لتمويل جزء من الأصول المتداولة.[1]

ويحسب بالعلاقة التالية:[2]

رأس المال العامل الأجنبي= الخصوم الجارية+ الخصوم غير الجارية.

أو : رأس المال العامل الأجنبي= رأس المال العامل الاجمالي – رأس المال العامل الخاص.

2- احتياجات رأس المال العامل BFR

2-1-تعريف احتياجات رأس المال العامل

هي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الاصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الاجل.[3]

وتعرف على أنها إجمالي المخزونات التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال وهي عبارة عن الفرق بين اجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة الأجل بعد استثناء خزينة الخصوم من جهة ثانية.[4]

2-2-حساب احتياجات رأس المال العامل:

يمكن حساب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:[5]

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 47.
[2] منصف شرفي، المرجع السابق، ص 192.
[3] زغيب مليكة، المرجع السابق، ص 50.
[4] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 121.
[5] منصف شرفي، المرجع السابق، ص 193.

احتياجات رأس المال العامل=(الأصول الجارية-خزينة الأصول)-(الخصوم الجارية-خزينة الخصوم) أي

احتياجات رأس المال العامل= احتياجات الدورة- موارد الدورة.

2-3-حالات احتياجات رأس المال العامل:

يمكن عرض حالات رأس المال العامل كالتالي:[1]

✓ **موجب:** هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة الى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود رأس مال عاامل موجب لتغطية العجز.

✓ **سالب:** هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج الى موارد أخرى أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

✓ **معدومة:** تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الامثل للموارد.

3-الخزينة: TN

3-1- تعريف الخزينة:

وردت عدت تعاريف للخزينة ويمكن تعريفها كما يلي:[2]

- الخزينة هي عبارة عن اجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفيات المصرفية؛
- كما يمكن معرفتها عن طريق رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل؛
- كما يمكن تعريف الخزينة على أنها مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا.

3-2- حساب الخزينة:

يمكن حسابها كالتالي:[3]

الخزينة = خزينة الأصول – خزينة الخصوم.

أو

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل ⟵ TN= FR-BFR

[1] عادل عشي، المرجع السابق، ص 56.

[2] بوشاشي بوعلام، **المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 110.

[3] عادل عشي، مرجع سابق، ص 56.

3-3- حالات الخزينة:

الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن تكون أمام ثلاثة حالات:[1]

الحالة الأولى: الخزينة = 0 ← رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل.

تسمى هذه الحالة بالخزينة الصفرية، أي أننا أمام الوضعية المثلى، ان الوصول لهذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد ، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

الحالة الثانية: الخزينة > 0 ← رأس المال العامل > احتياجات رأس المال العامل

في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أصولها غير الجارية لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

الحالة الثالثة: الخزينة < 0 ← رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل

المؤسسة في هذه الحالة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطالب حقوقها الموجودة لدى غير أو تقترض من البنوك أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الانتاجية وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة الى بيع بعض المواد الأولية.

3-4- أسباب انخفاض الخزينة:

[1] منصف شرفي، مرجع سابق، ص 195.

الشكل رقم (01) : انخفاض الخزينة

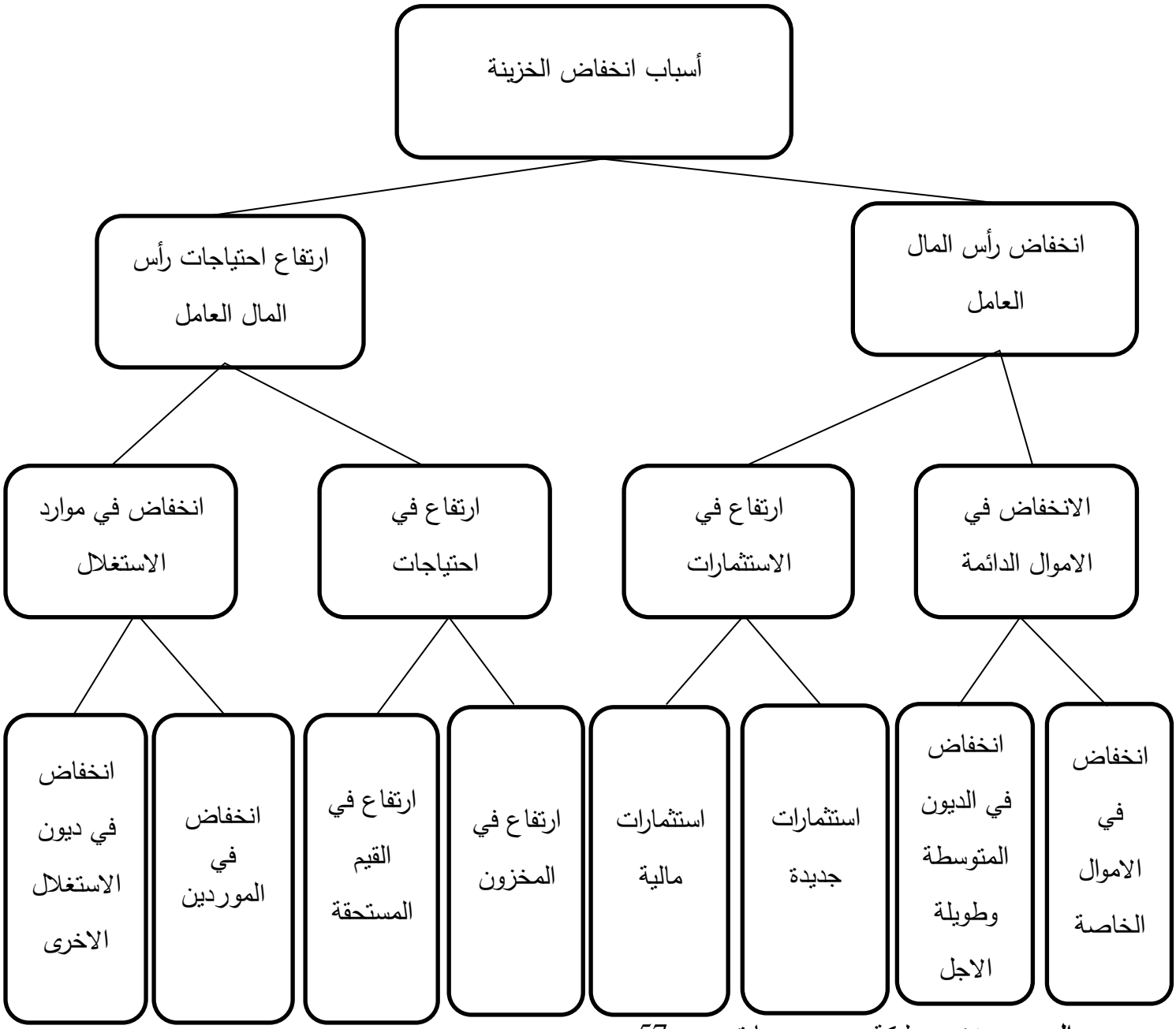

المصدر: زغيب مليكة ، مصدر سابق، ص 57.

ثالثا: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

هناك مجموعة من النسب المالية التي يتم استخراجها من الميزانية المالية وأهمها:

1-نسب التمويل:

تقيس هذه الفئة من النسب مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها مقارنة مع التمويل الداخلي(الاموال الخاصة).[1] ومن أهم هذه النسب نذكر:[2]

1-1 **نسبة المديونية:** تبين مدى مساهمة الالتزامات في تمويل الاصول، ومؤشر الارتفاع هنا يبين المساهمة العالية للإلتزامات طويلة الأجل في تمويل الأصول، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المديونية = مجموع الديون / إجمالي الأصول

ونذكر هنا أنه كلما زادت هذه النسبة كلما قلت قدرة المؤسسة على الإقتراض من جديد.

1-2- نسبة الإستقلالية المالية: تشير الى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قرراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد استطاعت أ ن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد الديون، أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض اضافية إلا بتقديم ضمانات وقد تكون هذه الضمانات مرهقة، وتحسب بالصيغة التالية:

نسبة استقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

1-3-نسبة رأس المال العامل الدائم: وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام الأموال الدائمة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة/ الأصول غير الجارية.

2-نسب السيولة:

يمكن تعريف السيولة المالية بشكل عام على أنها القدرة على تحويل الأصول المتداولة الى سيولة نقدية بغرض الوفاء بالالتزامات المستحقة، وعليه فإن نسب السيولة هي النسب التي من خلالها نحكم على سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد الديون قصرة الأجل وتحديد الى أي درجة توفر سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد الديون قصيرة الأجل وتحديد الى أي درجة توفر اليسر المالي في الوقت المناسب، وهي مقياس المخاطر بشكل

[1] عيسى سهام وعيسى يونس، **تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص ادارة أعمال المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017، ص 54.

[2] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 46.

أساسي وعادة ما يلجأ لهذه النسب أصحاب الديون للإطمئنان على قدرة المقترض على سداد الديون والفوائد المترتبة عليها.[1] ومن أهم هذه النسب نذكر:[2]

2-1-نسبة السيولة العامة: هي أكثر نسب السيولة استخداما، وتسمى بنسبة صافي رأس المال العامل ويتم من خلالها الربط بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة حيث يتم سداد الأولى من الثانية، ويكون مؤشر الارتفاع جيد يبين قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة= الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

2-**2- نسبة السيولة المختصرة (السريعة):** وهي ترتبط بين الأصول المتداولة شديدة السيولة والالتزامات المتداولة، وهي الأصول التي يمكن تحولها الى نقد بسهولة ودون خسائر وهي (النقدية، الذمم المدينة، الاستثمارات قصيرة الأجل)، ويشير ارتفاع هذه النسبة الى امكانية سداد الالتزامات المتداولة من الأصول السريعة ودون اللجوء الى المخزون في ذلك، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\textbf{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{الأصولة المتداولة}-\text{المخزونات}}{\text{الالتزامات المتداوالة}}$$

2-3-نسبة السيولة الفورية (الآنية): يهتم المحللون بهذه النسبة لأن موجودات المؤسسة من النقد هي موجودات سائلة وجاهزة حيث يمكن الاعتماد عليها في الوفاء بالالتزامات خاصة إذا كانت المؤسسة تعاني من صعوبة في التحكم في التدفقات النقدية المتأتية من المخزون والعملاء، فهي تعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزاماتها قصيرة الأجل متى استحقت الدفع، وتحسب هذه النسبة كمايلي:

نسبة السيولة الفورية(الجاهزة) = خزينة الأصول/ الخصوم الجارية.

3- نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح ادارة المؤسسة في إدارة أصولها والتزاماتها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في إقتناء الأصول ومدى قدرتها على الأستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وكذا أكبر ربح ممكن.[3]

وفيما يلي أهم هذه النسب:[4]

---

[1] نعيم نمر داوود، **التحليل المالي(دراسة نظرية تطبيقية)**، دار البلدية، عمان، 2012، ص 46.

[2] عائشة بوزوايد، **دور تحليل القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 57.

[3] نعيم نمر داوود، المرجع السابق، ص 46.

[4] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قرارتها**، مذكرة لنيل شهادة ماجستر، تخصص ادارة الاعمال كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 47.

3-1-معدل دوران إجمالي الأصول: وتقيس هذه النسبة مدى استغلال مجموع الأصول في توليد المبيعات فارتفاعه عن المؤسسات الأخرى التي تنتمي لنفس النشاط يشير الى نقص في الاستثمار في الأصول أو استغلال بشكل كبير والعكس صحيح، ويتم حسابه كمايلي:

معدل دوران إجمالي الاصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول.

3-2- معدل دوران الاصول الثابتة: تكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة المؤسسة وفاعلية أدائها في استغلال واستخدام الاصول الثابتة في خلق المبيعات، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الاصول الثابتة = رقم الاعمال / الاصول الثابتة.

3-3- معدل دوران الاصول المتداولة: يعني ذلك دراسة العلاقة بين الاصول واستخدامها وتعبره النسبة على مدى كفاءة ادارة هذا النوع من الاصول وتوليد مبيعات منها، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الاصول المتداولة = رقم الأعمال /الاصول المتداولة.

المطلب الثاني: دور جدول حساب النتائج في تقييم الأداء المالي

يعتبر حساب النتائج من القوائم المالية التي ينظر إليها بإهتمام متزايد لايقل أهمية عن الميزانية بل في الكثير من الأحيان ينظر إليه بأهمية أكثر من قبل الاطراف التي تعني بإتخاذ قرارت تتعلق بالربحية والاستثمار.

أولا: عرض جدول حساب النتائج حسب SCF :

1- تعريف حساب النتائج:

عرفه النظام المحاسبي المالي على أنه بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من قبل المؤسسة خلال السنة المالية دون الأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو السحب ويبرز هذا البيان النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة.[1]

[1] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 28.

2- شكل جدول حسابات النتائج:

جدول رقم(03): جدول حسابات النتائج

رقم الحساب	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
70	رقم الأعمال		
72	التغير في المخزون(منتجات مصنعة+ منتجات قيد التصنيع)		
73	الإنتاج المثبت		
74	إعانات الاستغلال		
1	**انتاج السنة المالية**		
60	المشتريات المستهلكة		
62/61	الخدمات الخارجية واستهلاكات أخرى		
2	**استهلاكات السنة المالية**		
3	**القيمة المضافة (1-2)**		
63	أعباء المستخدمين		
64	ضرائب ورسوم		
4	**إجمالي فائض الاستغلال**		
75	إيرادات عماليتية أخرى		
65	أعباء عماليتية أخرى		
68	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات		
78	استئناف عن خسارة القيمة والمؤونات		
5	**النتيجة العمالتية**		
76	ايرادات مالية		
66	أعباء مالية		
6	**النتيجة المالية**		
7	**النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)**		
698-695	الضريبة المستحقة على النتيجة العادية		
693-692	الضريبة المؤجلة على النتيجة العادية		
8	النتيجة الصافية للنشاطات العادية		
77	ايرادات استثنائية		
67	أعباء استثنائية		
9	**النتيجة غير العادية**		
10	**النتيجة الصافية للسنة المالية 8+9**		

المصدر: شنوف شعيب، مصدر سابق، ص ص، 82-83.

3- تحليل النتائج الوسيطية: يمكن تلخيص العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج كالتالي:[1]

- انتاج السنة المالية = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة + الانتاج المخزن أو المنقص من المخزون + الانتاج المثبت + اعانات الاستغلال.

أي انتاج السنة المالية = ح /70+ ج/72+ ح/73+ ح/74.

- ويخص هذا المؤشر المؤسسات التي تمارس نشاط تحويلي، صناعي أو الخدمية، إذ يقيس النشاط الاقتصادي للمؤسسة لرصيد النتيجة السنة المالية عدة استخدامات أهمها اعتبار هذا الرصيد مؤشر للحكم على فعالية مجموعة من العناصر كقياس القدرة الانتاجية للمؤسسة.
- استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية الاخرى

أي استهلاكات السنة المالية = ح/60 + ح/61 +ح/62.

- القيمة المضافة للاستغلال: وهي عبارة عن الفرق بين انتاج السنة المالية واستهلاكات السنة المالية.

القيمة المضافة للاستغلال = انتاج السنة المالية – استهلاكات السنة المالية.

- اجمالي فائض الاستغلال: هو عبارة القيمة المضافة للاستغلال مطروح منه أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة أي:

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال – ح/ 63 – ح/ 64.

- النتيجة العماليتية: وهي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضاف إليه ايرادات عماليتية أخرى ومطروحا منه الاعباء العماليتية الاخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة ومضاف اليه استرجاع خسارة القيمة والمؤونات أي أن:

النتيجة العماليتية = اجمالي فائض الاستغلال + ح/ 75 –ح/ 65 – ح/68 + ح/78.

- النتيجة المالية: وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تحسب بالفرق بين ايرادات المالية والاعباء المالية.

النتيجة المالية = ح/67 – ح/66.

- النتيجة العادية قبل الضرائب: وهي مجموع كل من النتيجة العماليتية والنتيجة المالية.

[1] لويزة طير، **فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014، ص ص 25-27.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب – ح/(695 و698) – ح/(692 و693).

النتيجة الغير عادية = ح/77 –ح/ 67.

- صافي نتيجة السنة المالية: وهي عبارة عن جمع أو طرح النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة الغير عادية.

صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية ± النتيجة الغير عادية.

ثانيا: نسب تحليل مستويات النتائج:

يمكن حصر أهم هذه النسب في الجداول التالية:

الجدول رقم(04): أهم النسب المستخرجة من حسابات النتائج

النسبة	العلاقة	مدلولها
1-نسب تطور النشاط: -معدل نمو رقم الأعمال. -معدل نمو القيمة المضافة.	رقم الاعمال للسنة ن – رقم الاعمال للسنة ن – 1 / القيمة المضافة للسنة ن – 1 القيمة المضافة للسنة ن – القيمة المضافة لسنة ن – 1 / القيمة المضافة للسنة ن – 1	تمثل هذه المؤشرات تطور رقم الاعمال ومكوناته، بالاضافة الى نسبة تطور نشاط المؤسسة المرتبط مباشرة بالوسائل الخاصة بها المستخدمة سواء البشرية منها أو المادية و أيض تطور القيمة المضافة هو مؤشر على النمو.
2-**نسب تجزئة القيمة المضافة** -بالنسبة للمستخدمين -بالنسبة للدولة بالنسبة للمؤسسة بالنسبة للدائنين	الاعباء المستخدمين / القيمة المضافة الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة / القيمة المضافة اجمالي فائض الاستغلال / القيمة المضافة الاعباء المالية / القيمة المضافة	نلاحظ أن القيمة المضافة توزع على عدة أطراف منها المستخدمين الدولة والمؤسسة في حد ذاتها حيث: - المستخدمون يحصلون على تكلفة العمل الذي يقومون به. - الدولة تحصل على الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة. - المؤسسة تحصل على صافي نتيجة السنة. - تثمين حصة الدائنين كم الثروة.

المصدر: محمد العزازي، بوعلام بن لعور، **التسيير المحاسبي والمالي**، ديوان المطبوعات المدرسية، الجزائر، 2012، ص ص، 140-141.

ثالثا: التحليل بواسطة نسب الربحية:

هي نسب يقاس من خلالها كفاءة ادارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلالا عقلانيا لتحقيق الأرباح ومن بين هذه النسب نذكر:

جدول رقم (05): نسب الربحية

النسبة	العلاقة	مدلولها
-هامش الربح الاجمالي	النتيجة الاجمالية / رقم الاعمال الصافي	تقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الارباح من النشاط الرئيسي، والمؤشر العالي لها يبين نجاح المؤسسة في تحقيق الظروف الصعبة الناجمة عن ارتفاع كلفة المبيعات
-هامش الربح الصافي	النتيجة الصافية / رقم الاعمال الصافي	تقيس هذه النسبة الربح المتحصل عليه من طرف المؤسسة لكل دينار من المبيعات.
-العائد على اجمالي الاصول	النتيجة الصافية / مجموع الاصول	تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها.

المصدر: مليكة زغيب، مصدر سابق، ص 87.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة

يتضمن هذا المبحث عرض للدراسات السابقة التي لها صلة بالدراسة محل البحث مرتبة ترتيبا تصاعديا من الأحدث الى الأقدم، ومن أجل معرفة علاقة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية سيتم مناقشة هذه الدراسات.

المطلب الأول: عرض ومناقشة الدراسات العربية

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت الى موضوع التحليل المالي سنقوم بعرض البعض منها:

أولا: عرض مذكرات ماجستير والماستر:

1- دراسة توفيق مسعودي وحسين مداور، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة دراسة حالة ملبنة عريب بولاية عين الدفلى، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2019/2018م.

هدفت هذه الدراسة الى إبراز دور استخدام أدوات التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فقد استخدم أسلوب دراسة حالة، توصل الباحث الى ضرورة تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فقد استخدم أسلوب دراسة حالة، توصل الباحث الى ضرورة تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة وهذا ما يساعد المديرين في معالجة نقاط الضعف واتخاذ القرارت التصحيحية ومراقبة نشاط المؤسسة.

2- دراسة عيسى سهام وعيسى يونس، تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية جزائرية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء بومرداس، مذكرة لنيل شهادة ماستر في إدارة أعمال مؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر 2017/2016م.

هدفت هذه الدراسة الى إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد قرارات إدارية بالمؤسسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما دراسة حالة المؤسسة فتعتمد على المنهج التحليلي، أهم ما توصل اليه الباحث أن الأداء المالي يمثل الدافع الأساسي لوجود أي مؤسسة اقتصادية، فنجاح هذه الأخيرة مرتبط بمدى كفاءة وفعالية أدائها.

3- دراسة فهد الراشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الكويت، 2016.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، توصل الباحث الى أن هناك أثر إيجابي لنسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي كما يعتبر التحليل المالي أداة مهمة لإتخاذ القرارات الاستثمارية.

4- دراسة اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قرارتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والرقابة، العلمة، سطيف، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008م.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد أداء المؤسسة والتعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، أمل في الجانب التطبيقي فقد اعتمد أسلوب دراسة حالة، توصل الباحث الى أن في الجانب التسييري للمؤسسة نلاحظ غياب الميزانية التقديرية في المؤسسة والتي تمثل الوثيقة الأساسية لأي عمل تسييري حقيقي أو تقديري، لأن هذه الميزانية تسمح بتقييم أداء المؤسسة وذلك بملاحظة وتحليل الفروقات الموجودة ما بين التقديرات ما هو محقق فيجب على المؤسسة وذلك بملاحظة وتحليل الفروقات الموجودة ما بين التقديرات ما هو محقق فيجب على المؤسسة انشاء خلايا متخصصة في التسيير التقديري وهذا من أجل تأمين فعالية ومردودية المؤسسة .

5- دراسة خالي محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة فلسطين، 2005.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى اعتماد المصاريف التجارية على التحليل المالي لترشيد قرارتها الائتمانية وتوضيح الدور الذي تلعبه المعلومات المتوفرة لاستخدام أدوات التحليل المالي في كيفية صنع القرار الائتماني، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، توصل الباحث الى أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان ضعيفة جدا لذلك يجب على البنوك الاهتمام بالتحليل المالي كأداة لترشيد قرار منح الائتمان.

ثانيا: عرض المقالات:

1- دراسة عبد الفتاح سعيد السرطاوي وعادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي لشركات المساهمة الصناعية في فلسطين دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة 2010-2017م، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد رقم 04، العدد رقم02، جامعة فلسطين التقنية خضوري، فلسطين، 2019م.

هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية ومعرفة وضعها المالي أن كان جيدا أم لا ودوره أيضا في تسليط الضوء على جوانب القوة والضعف واتخاذ القرارات الصحيحة، تم الاعتماد

على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي المرافق للجانب التطبيقي، أهم ما توصل اليه أن التأكد أن الشركات محال الدراسة تستخدم نتائج التحليل المالي كوسيلة لقياس أدائها المالي.

2- دراسة سمر ود زبيدة وسحنون جمال الدين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية ANESRIF للفترة 2017-2018م، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد رقم 06، العدد رقم 03، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2020.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن وإبراز أهمية التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة للفترات الماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة.

3- دراسة صابر تاج السر محمد وعاصم التجاني ابراهيم، استخدام أساليب التحليل المالي في قياس الكفاءة المالية والإدارية لشركات قطاع الإسمنت بالمملكة العربية السعودية، دراسة مقارنة لشركة اسمنت المنطقة الجنوبية وشركة الجوف، مجلة أماراباك، المجلد رقم 07، العدد 21، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، 2016.

هدفت هذه الدراسة الى بيان دور أساليب التحليل المالي وتحديدا التحليل الأفقي والرأسي في قياس كفاءة الشركات المالية بشقيها الاستثمارية والائتمانية، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والاستمباطي لتحليل الدراسة، تم التوصل بأن الكفاءة المالية والإدارية لدى شركة الجنوب ممتاز وأعلى من شركة الجوف وتمت التوصية بمعالجة الخلل الموجود للكفاءة المالية والإدارية لشركة الجوف.

المطلب الثاني: عرض ومناقشة دراسات باللغة الأجنبية

سنتطرق لأهم الدراسات الأجنبية المرتبطة بالموضوع:

1- Etudeait Ferchouli Amina et Gurrout Safia, Mémoire L'analyse l'belemtion d'un diplôme de master en science de gestion option : finance et comptabilité, Faculté des sciences économiques. Commerciales, et des scienes de gestion département des sciences de gestion. Université Abderahmane Méra, Béjaia,2016-2017.

هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور التحليل المالي في ربحية وأداء الشركة للتعرف على حقيقة الوضع المالي، تم الإعتماد على المنهج الوصفي الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد اسلوب دراسة حالة، تم التوصل الى أن التحليل المالي هو جزء رئيسي لتطوير وضع القرار من قادة الأعمال لذلك يجب أن يكون التحليل المالي دائما ديناميكيا من أجل الإستجابة للتغيرات.

2- Etudeait ,khima et Madi nassima, Mémoire Lévaluation de la performance financiére d'une entreprise : En vue de l'obtention de diplôme de master en sciences de gestion option : finance d'entreprises , Faculté des sciences économiquees,

commerciales et des sciences de gestion, département des sciences de gestion, université Abderrahmane Méra, Béjaia, 2016/2017.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مؤشرات التحليل المالي لإجراء تقييم فعال وتحليل مناسب للأداء المالي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما الجانب التطبيقي اعتمد على أسلوب دراسة حالة، من أهم ما توصل اليه الباحث هو أن الأداء المالي يعتبر عاملا جوهريا لإرتباطه المباشر بهدف المؤسسة الأساسي.

خلاصة الفصل الاول

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفحص نجد ان التحليل المالي اداة لتقييم وتشخيص الاداء المالي للمؤسسة فهو لا يخرج من كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من اجل الوصول الى الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة، وقد تطرقنا في هذا الفصل الى اهم الوثائق المحاسبية المستعملة في عملية التحليل والمتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج باعتبارها الوثيقتين الاساسيتين التي تتوقف بعدم وجودها عملية التحليل، وقمنا ايضا بعرض ومناقشة الدراسات السابقة مما ادى الى استنتاج قيمة مضافة.

الفصل الثانـي

استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

دراسة حالة مؤسسة ديفاندوس الّأثاث والبناء المعدني

SOTRMET سابقا

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل السابق للجانب النظري، سنحاول خلال هذا الفصل إسقاط ما توصلنا إليه على مؤسسة الأثاث والبناء المعدني SOTRAMET سابقا والخروج بنتائج تعكس الأداء المالي مما يسمح لنا بتقديم مقترحات المتعلقة بالموضوع لذا قسمنا الفصل الى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني SOTRAMET سابقا.

المبحث الثاني: محتوى المعلومات للقوائم المالية لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني SOTRAMET سابقا.

المبحث الثالث: استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني SOTRAMET سابقا.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني SOTRAMET سابقا

مؤسسة الأثاث والبناء المعدني سوطرمات سابقا هي مؤسسة ذات أهمية لما تقدمه من منتجات وما توفره من مناصب شغل وسنتطرق في هذا المبحث إلى إعطاء تعريف لها وبتاريخها وأهدافها وسنقوم بدراسة هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: تعريف مؤسسة ديفاندوس

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على تاريخ إنشائها وتعريفها

أولا: لمحة تاريخية عن مؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني SOTRAMET سابقا

بدأت مؤسسة كوحدة واحدة متمثلة في الورشة تقوم بأعمال السباكة التي يعود تاريخها الى المخطط الرباعي الأول بالأمر 3869 المؤرخ في 1975/01/25م وبقرار 670074 ABC ثم تطورت الفكرة الى إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 4964/م ع والمؤرخ في 1979/05/26م والمنفذ للمداولة المؤرخة في 1975/04/29 للمجلس الشعبي الولائي لولاية شلف المتضمن إنشاء مؤسسة تحويل المعادن بخميس مليانة، ثم القرار الوزاري 46/91 DEL المؤرخ في 1976/09/28م والمحدد لشروط نشأة وتنظيم عمل المؤسسة وتحديد نشاطها بفرع الصناعات الثقيلة والمختصرة في اسم **SOTRAMET**.

ملاحظة:

في سنة 2016 تحولت مؤسسة تحويل المعادن الى وحدة وهذا من طرف وزارة المالية وهذا تحت رقم 4/4 من سجل العقود الإدارية لسنة 2016 من طرف مديرية أملاك الدولة لولاية الجزائر.

يتضمن عقد الإدماج والامتصاص لسبعة (07) مؤسسات عمومية إقتصادية ضمن مؤسسة عمومية الاقتصادية– شركة ذات أسهم – المسماة "ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني".

ثانيا: تعريف بالمؤسسة

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وهي من أهم المؤسسات المنشأة من طرف ولاية عين الدفلى مقرها خميس مليانة التابعة لولاية عين الدفلى يحدها شمالا خط السكة الحديدية شرق غرب الرابط بين ولاية عين الدفلى وبلدية خميس مليانة، ولاية البليدة والجزائر ومن الجنوب الطريق الوطني رقم 04 الرابط بين الولايات: عين الدفلى، البليدة والجزائر مما يساهم من نقل منتجات وتزويد معظم ولايات الوطن بها كما يحدها من الغرب مصنع الزجاج ومن الشرق مؤسسة صناعة المواد الحمراء وتتربع على مساحة تقدر ب 27940م² منها 18539 م² مغطاة والباقي شاغرة.

تساهم المؤسسة في تزويد المنطقة والمناطق المجاورة للولاية بكل الوسائل بالقطاعات التالية:

- القطاع الفلاحي: بحيث معظم منتجات هذه المؤسسة في تنصيب هذا القطاع نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في الإقتصاد.
- قطاع السكن: نسبة استفادة هذا القطاع من منتجات المؤسسة أقل مقارنة بالقطاع الأول.
- القطاع العمومي: الخاص بإصلاح الطرقات والذي يلقي إهتماما كبيرا في سنوات الأخيرة بلغ عدد عمالها خلال شهر فيفري 2020، 69 عاملا موزعة كما يلي:

1- مجموع عقود العمل غير محددة المدة: 53 SDI
2- مجموع عقود العمل محددة المدة: 15 CDD.
3- مجموع عقود العمل المدعمة: 1 CTA.

المطلب الثاني: أهداف المديرية العامة للمؤسسة:

كل مؤسسة تعمل على تسطير مجموعة من الأهداف، ثم تسعى تحقيقها والوصول إليها من أجل تنمية نشاطاتها، ومؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني كغيرها من المؤسسات لديها مجموعة من الأهداف وهي كالآتي:

1- تسيير نشاطاتها الإنتاجية.
2- ضمان بيع منتجاتها في إطار الأهداف المسطرة والالتزام بتعهداتها.
3- ضمان التموين للتمكن من توفير المواد الضرورية للإنتاج.
4- إعداد برامج تموين على احتياجات الزبائن.
5- تحقيق أقصى الأرباح أي مضاعفة رقم الأعمال.

المساهمة في تموين الشركات لإنجاز مباني تحتية على مستوى الوطني.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني سوطرمات سابقا:

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة من أهم العوامل التي تؤدي الى نجاح نشاطها لهذا سنقوم في هذا المطلب بعرض الهيكل التنظيمي لشركة ديفاندوس.

أولا: **الهيكل التنظيمي للمؤسسة**

نظرا لأهمية مؤسسة ديفاندوس جعلها تقسم إلى عدة مدريات ومصالح كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(02): الهيكل التنظيمي لشركة ديفاندوس.

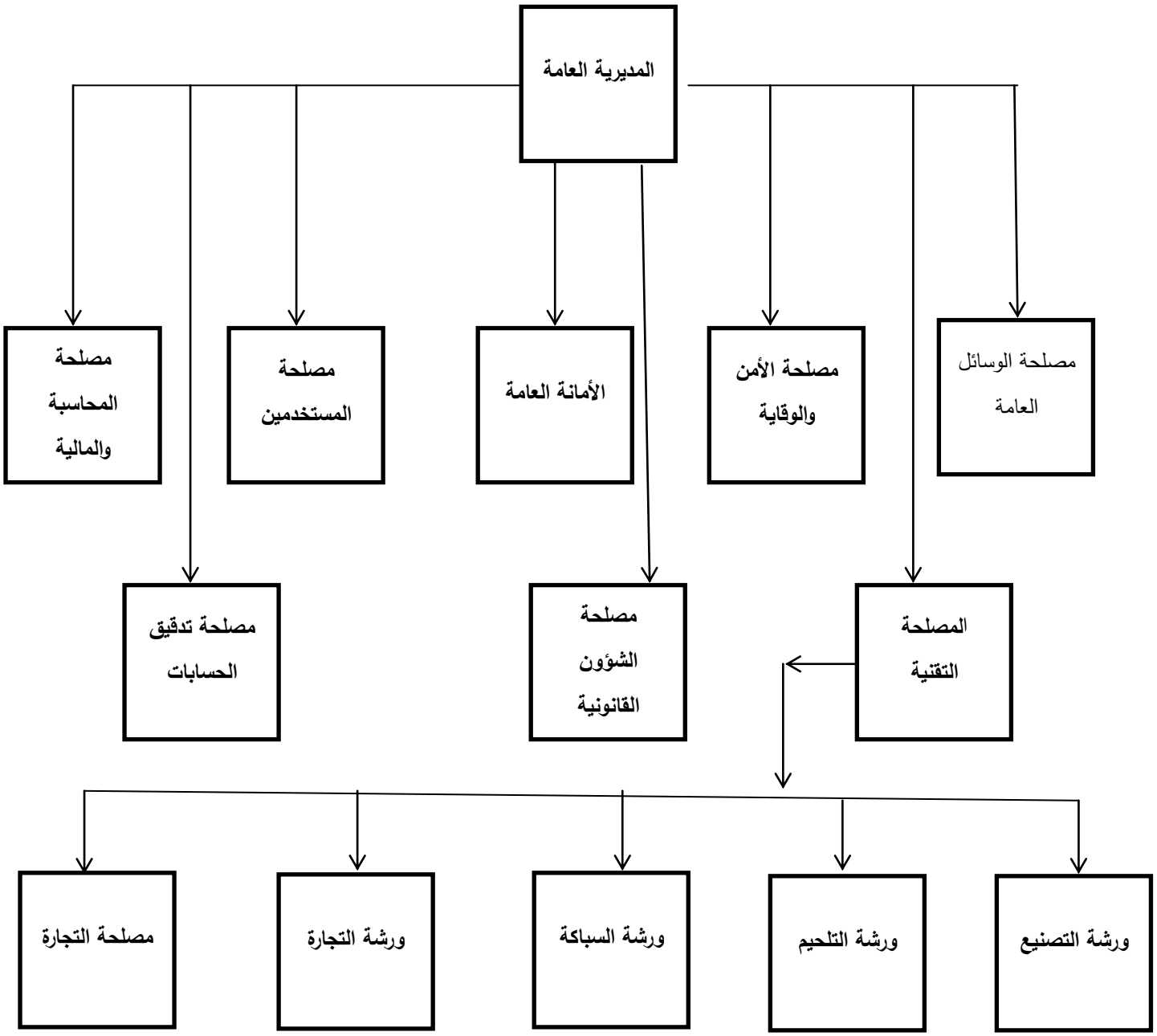

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مصالح الموارد البشرية.

ثانيا: دراسة الهيكل التنظيمي

يتعلق الهيكل التنظيمي للشركة بمختلف المصالح والوظائف المعتمدة من قبل الشركة وتصميم هذا الهيكل يرتبط بتحقيق الأهداف الإسترتيجية للمؤسسة كما يحدد العلاقة بين مختلف المصالح والأقسام ومراكز اتخاذ القرار ومركز تنفيذها وهو تغير مستمر وذلك بسبب التحولات الإقتصادية الي عرفتها المؤسسة منذ بداية نشاطها.

- **المديرية العامة:** وهي من أهم الأقسام المكونة لإدارة المؤسسة والمحرك الرئيسي لها، فهي مصدر القرارات التي تسير عليها المؤسسة تتمثل في تنسيق بين المصالح المكونة للشركة.
- **مصلحة الوسائل العامة:** بعد تغير الهيكل التنظيمي تم دمج مصلحة الحضيرة الصيانة والخراطة، حيث كانت مصنفة ضمن مصلحة الوقاية والأمن في مصلحة واحدة وهي مسؤولة عن عملية الثراء حيث تعمل على تمويل الورشات والمصالح بمختلف المواد الأولية الضرورية لإنتاج أما مصلحة الحضيرة الصيانة والتصنيع، فهي مكلفة بتجاوز على الأخطاء العمال التي تتعرض لها تجهيزات وآلات الإنتاج وحمايتها من التلف وهي على الورشتين:
  - ✓ **ورشة الميكانيك العام:** تقوم بصيانة الآلات والمعدات الميكانيكية.
  - ✓ **ورشة التصنيع والخراطة:** تقوم بصيانة القطعة الميكانيكية وتموين ورشة التلحيم بكل القطع الميكانيكية والفنية.
- **المصلحة التقنية:** تندرج تحت إدارتها عدة فروع تتمثل في :
  - ✓ **مصلحة التجارة:** تهتم بالبحث عن الزبائن وتنسيق وتوجيه العمليات التجارية كالبيع والشراء.
  - ✓ **ورشة التلحيم العام:** تقوم بإنتاج نقل العربات نقل النفايات المصنفة كمايلي:
    1- مقطورة الأوساخ 4 م^3.
    2- مقطورة فلاحية 4000 كغ.
    3- عجلة يدوية الأوساخ.
    4- عجلة يدوية للبناء.
  - ✓ **ورشة الساعة:** من ضمن منتاجاتها مايلي:
    1- سداد ثقيل للطرقات نوع 850/850.
    2- سداد خفيف للطرقات نوع 200/800.
    3- سداد خفيف من نوع 500/500.
    4- قضبان مسطحة من نوع 600/600.
    5- قضبان مسطحة من نوع 500/500.
    6- قضبان مسطحة من نوع 400/400.
    7- حافة الرصيف.

✓ **ورشة التجارة:** ومن ضمن منتجاتها الأثاث المنزلي من كل أنواعه وتعتبر هذه الورشة كممون لورشة السباكة إذ تقوم بوضع نماذج خشبية على أساسها يتم استخراج الشكل النهائي للنموذج في ورشة السباكة كما أنها تزود المؤسسة بما تحتاج إليه من طاولات، كراسي....الخ.

•**مصلحة الوقاية والأمن:** يتمثل دورها الأساسي في:

1- حماية المؤسسة من التعرض التجهيزات الى الإتلاف أو السرقة.

2- التحقيق في القضايا الي تخص المستخدمين والتجهيزات من الأخطاء.

3- تطبيق القوانين الخاصة بالنظافة والأمن ومتابعتها.

•**الأمانة العامة:** تقوم بالأعمال الإدارية المتعلقة بالمدير، كضبط المواعيد، استقبال وإرسال الوثائق، البريد الوارد....الخ.

•**مصلحة المستخدمين:** تحتوي على قسمين مندمجين هما:

1- **القسم الأول:** مصلحة المستخدمين التي تقوم بتسيير ومراقبة الموارد البشرية وإعداد المخططات التكونية وتضم هذه المصلحة:

✓ **دائرة المستخدمين:** تضم كل ما يتعلق بالحقوق والواجبات العمال من أجور وعطل واحترام القوانين.

✓ **دائرة الشؤون الاجتماعية:** تقوم بجميع الإجراءات الاجتماعية كالتقاعد والضمان الإجتماعي.

✓ **دائرة التكوين:** تقوم بتكوين عمال الإطارات وهذا من أجل التطور التكنولوجي.

2- **القسم الثاني:** مصلحة المنازعات وتمثل السلطة القانونية للمؤسسة وتقوم بالمهام التالية:

1- تمثيل للمؤسسة أمام الهيئات الرسمية:(مفتشية العمل، أعمال الإدارية مع المحاكم والهيئات القضائية).

2- تقديم المعلومات والوثائق للمحامي من قبل المؤسسة ليتكفل بالملفات والنزاعات أمام المحكمة.

3- إعلام مدير المؤسسة بمستجدات سير الملفات في المحكمة ليتمكن من أخذ القرار المناسب.

•**مصلحة المحاسبة والمالية:** تقوم هذه المصلحة بتقديم الميزانية الختامية الإجمالية وتحرير التقرير المتعلق بإخراج والإدخال وكذا مراقبة الميزانية.

المبحث الثاني: محتوى المعلومات للقوائم المالية لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني SOTRAMET سابقا

تعتبر القوائم المالية بمثابة الوسائل التي تعكس صورة مختصرة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها إلى كالأطراف المهتمة بأداء المؤسسة، ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض وتحليل أهم القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة باستخدام مختلف أدوات أساليب المالي.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية:

تتكون الميزانية المالية من جانبين أساسيين جانب الأصول يتمثل في استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة وجانب الخصوم يمثل مجمل الموارد المالية وسنحاول فيما يلي عرض الميزانية المالية لسنوات 2016-2017 ومن ثم الحصول على الميزانية المختصرة.

1- جانب الأصول:

الجدول رقم (06): الميزانية المفصلة لأصول المؤسسة:

الأصول	2016	2017
الأصول غير الجارية	417035487.32	412934156.56
تثبيتات معنوية	211666.62	154606.62
تثبيتات عينية	413024280.4	409313558.3
أراضي	307362672	307362672
مباني	47026224.99	43515740.7
تثبيتات عينية أخرى	56798199.56	56025723.18
تثبيتات جاري انجازها	1837183.86	2409422.46
تثبيتات مالية	3799540.29	3465991.6
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	2516295.77	1734176.13
ضرائب مؤجلة على الأصل	1283244.52	1731815.47
الأصول الجارية	256485778.12	246352340.73
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	73698200.8	99961011.79
الزبائن	98155725.54	112359382.75
المدينون الأخرون	990378.68	1698774.88
الضرائب وما شبهها	3746163.41	3677038.28
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	00	00
الخزينة	79895309.69	28656133.06
مجموع الأصول	673521265.44	659286497.29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

2- جانب الخصوم:

الجدول رقم(07): الميزانية المالية المفصلة لخصوم المؤسسة

الخصوم	2016	2017
رؤوس الأموال الخاصة	241481705.38	228569108.97
رأس مال تم إصداره	00	00
رأس مال غير مستعان به	00	00
احتياطات	00	00
نتيجة صافية حصة المجمع	00	00
الترحيل من جديد	00	00
حصة الشركة المدمجة	241481705.38	228569108.97
الخصوم غير الجارية	332666548.76	333463645.78
قروض ديون مالية	321328151.08	321328151.08
ضرائب مؤجلة ومرصده لها	00	00
مؤونات ومنتجات ثابت مسبقا	20338397.68	211354494.7
الخصوم الجارية	99373011.30	97253742.54
موردون وحسابات ملحقة	25404588.48	20600674.93
ضرائب	419381	771200
ديون أخرى	73549041.82	75881867.6
خزينة الخصوم	00	00
مجموع الخصوم	673521265.44	659286497.29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

3- عرض الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2016-2017:

يمكن عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016-2017 كما يلي:

الجدول رقم (08): الميزانية المختصرة لسنة 2016-2017.

الأصول	2017	%	2016	%	لفرق
الأصول الغير جارية	412934156.56	62.6	417035487.32	58.3	(4101331)
الأصول الجارية	246421465.9	37.4	280943302.9	41.7	(34521837)
المخزنات	99961011.79	15	98155725.54	14.5	(2296045)
قيم قابلة للتحقيق	117804321.04	18	102892267.63	15	14912054
خزينة الأصول	28656133.06	4.4	79895309.69	22.2	(51239176)
المجموع	659286497.29	100	673521265.44	100	(42724498)
الخصوم	2017	%	2016	%	الفرق
الأموال الدائمة	562032754.6	85.3	574148164	85.3	(12115410)
الأموال الخاصة	228569108.97	34.6	241481705.38	35.8	(12912579)
الخصوم غير الجارية	333463645.78	50.7	332666548.76	49.5	797187
الخصوم الجارية	97253742.54	14.7	99373011.30	14.7	(2119269)
ديون قصيرة الأجل ماعدا خزينة الخصوم	97253742.54 00	14.7 00	99373011.3 00	14.7 00	(2119269) 00
خزينة الخصوم					
المجموع	659286497.29	100	673521265.44	100	(14234679)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج:

سنحاول فيما يلي عرض جدول حسابات النتائج باعتماد على وثائق المؤسسة:

جدول رقم(09): جدول حسابات النتائج لسنة 2016.

ر ح	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
70	رقم الأعمال		151521721.24
72	الانتاج المخزن		12927816.71
73	الانتاج المثبت		1043398.57
74	اعانات الاستغلال		4711136.8
1	انتاج السنة المالية		170204073.32
66	المشتريات المستهلكة	75804351.53	
62-61	الخدمات الخارجية واستهلاكات أخرى	22578156.96	
2	استهلاك السنة المالية	98382508.49	
3	القيمة المضافة للاستغلال(1-2)		71821564.83
63	أعباء المستخدمين	53840850.9	
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	1595581	
4	اجمالي فائض الاستغلال		16385132.93
75	ايرادات عماليتية أخرى		1802218.7
65	أعباء عماليتية أخرى	337948.4	
68	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	14638175.92	
78	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات		1526248.87
5	النتيجة العماليتية		4737476.18
76	الايرادات المالية		00
66	الأعباء المالية	416235.12	
6	النتيجة المالية	416235.12-	
7	النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)		4321241.06
698-695	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	00	
693-692	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	165338.82	
8	النتيجة الصافية للأنشطة العادية		4155902.24
77	ايرادات غير عادية		00
67	أعباء غير عادية	00	
9	النتيجة غير العادية	00	
10	النتيجة الصافية للسنة المالية (8+9)		4155902.24

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ثانيا: عرض جدول حسابات النتائج لسنة 2017:

جدول رقم (10): جدول حسابات النتائج لسنة 2017:

ر ح	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
70	رقم الأعمال		136723152.07
72	الانتاج المخزن		25470976.27
73	الانتاج المثبت		788709.66
74	اعانات الاستغلال		25000
1	انتاج السنة المالية		163007838
66	المشتريات المستهلكة	79665193.89	
62-61	الخدمات الخارجية واستهلاكات أخرى	12783480.82	
2	استهلاك السنة المالية	92448674.71	
3	القيمة المضافة للاستغلال(1-2)		70559163.29
63	أعباء المستخدمين	5206901.69	
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	1753534	
4	اجمالي فائض الاستغلال		16736617.6
75	ايرادات عماليتية أخرى		635812.09
65	أعباء عماليتية أخرى	2013446.6	
68	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	19634112.68	
78	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات		145466.72
5	النتيجة العملياتية		4129662.87-
76	الايرادات المالية		00
66	الأعباء المالية	14387.89	
6	النتيجة المالية	14387.89-	
7	النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)		4144050.79-
698-695	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	00	
693-692	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	448570.95-	
8	النتيجة الصافية للأنشطة العادية		3695479.81-
77	ايرادات غير عادية		00
67	أعباء غير عادية	00	
9	النتيجة غير العادية	00	
10	النتيجة الصافية للسنة المالية (8+9)		3695479.81-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المبحث الثالث: استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني SOTRAMET سابقا

سنقوم في هذا المبحث بتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال تحليل الميزانية المالية للمؤسسة وتحليل جدول حسابات النتائج بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

المطلب الأول: أساليب تحليل الميزانية المالية لمؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني SOTRAMET سابقا:

أولا: تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

الجدول رقم(11): مؤشرات التوازن المالي

المؤشر المالي	قانون الحساب	2017	2016	الفرق
رأس المال العامل الدائم	الاموال الدائمة- الأصول غير الجارية	149098598.19	157112676.82	(8014078.63)
رأس المال العامل الخاص	الاموال الخاصة- الاصول غير الجارية	(184365047.59)	(175553781.94)	(8811265.65)
رأس المال العامل الإجمالي	الاصول الجارية	246352340.73	256485778.12	(10133437.39)
رأس المال العامل الأجنبي	الخصوم الجارية+الخصوم غير الجارية	430717388.32	432039650	(1322131.74)
احتياجات رأس المال العامل	(الاصول الجارية- خزينة الاصول)- (الخصوم الجارية- خزينة الخصوم)	120442465.13	77217457.13	(64774992)
الخزينة	خزينة الاصول- خزينة الخصوم	28656133.06	79895309.69	(51239176.63)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

رأس المال العامل الدائم: نلاحظ أنه موجب خلال السنتين وتناقص في سنة 2017 بمقدار 8014078.63 وهذا بسبب تخفيض الأصول غير الجارية من خلال التنازل عن بعض التثبيتات.

رأس المال العامل الخاص: نلاحظ أنه سالب خلال السنتين وهذا يؤكد عدم الاستقلالية المالية للمؤسسة حيث أنها ليست قادرة على تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة.

رأس المال العامل الإجمالي: نلاحظ أنه موجب خلال السنتين وتناقص بمقدار 10133437.39 سنة 2017 وهذا راجع الى انخفاض القيمة القابلة للتحقيق في حين نلاحظ ارتفاع في المخزونات وانخفاض كبير في الخزينة للتحقيق في الخزينة مما يدل على أن هذا الانخفاض في رأس المال العامل الإجمالي يعكس كثرة في الخزينة مما يدل على أن هذا الانخفاض في رأس المال العامل الإجمالي يعكس كثرة في الخزينة مما يدل على أن هذا الانخفاض في رأس المال العامل الإجمالي يعكس كثرة المتخلفين عن السداد (عدم تسديد العملاء لديونهم).

ر**أس المال العامل الأجنبي(الخارجي):** نلاحظ أنه في تناقص مستمر وهذا نتيجة تسديد المؤسسة جزء من ديونها قصيرة وطويلة الأجل، ومنه نستنتج أن الشركة تعتمد على ديون طويلة الأجل لتمويل احتياجاتها وذلك لعدم توفرها على السيولة الكافية لتوسيع النشاط.

احتياجات رأس المال العامل: نلاحظ أنها في تزايد مستمر، والسبب يرجع بشكل رئيسي الى ركود المبيعات التي أدت الى ارتفاع قيم المخزونات لذا يجب على المؤسسة تصريف مخزونها.

الخزينة: موجبة خلال فترة 2016-2017 وهي في تناقص من سنة لأخرى والسبب يعود لنقص السداد بالنسبة للسنة السابقة وأيضا تناقص المبيعات وما يدل على ذلك زيادة في المخزونات.

ثانيا: تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية

1- نسب التمويل: جدول رقم (12): النسب المالية(التمويل)

النسب	القانون	2017	2016
نسبة المديونية	مجموع الديون / مجموع الاصول	0.65	0.64
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	0.53	0.55
نسبة رأس المال العامل الدائم	الأموال الدائمة / الأموال غير الجارية	1.36	1.37

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من المستحسن أن تكون نسبة المديونية أقل من 0.5 لكن في المؤسسة تفوق 0.5 وهذا قد يحول دون أن تتحصل المؤسسة على قروض جديدة لأن الدائنين يخشون ألا تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

- من الأفضل أن تكون نسبة الاستقلالية المالية أكبر من 1، لكن المؤسسة بعيدة نوعا ما على النسبة المعيارية(المؤسسة غير مستقلة ماليا).
- نسبة رأس المال العامل الدائم أكبر من 1 مما يعني تحقيق المؤسسة لرأس مال عامل موجب.

2- نسب السيولة:

جدول رقم(13): النسب المالية(السيولة)

النسب	القانون	2016	2017
السيولة العامة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	2.58	2.53
السيولة المختصرة	الأصول الجارية – المخزونات / الخصوم الجارية	1.83	1.5
السيولة الانية(الفورية)	خزينة الاصول / خصوم الجارية	0.8	0.29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

- **نسبة السيولة العامة:** نلاحظ أن النسبة أكبر من 1 وهو شرط محقق هذا يعني أن للمؤسسة سيولة كافية لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل.
- **نسبة السيولة المختصرة:** نلاحظ من الجدول أن هذه النسبة تفوق النسبة المثلى(0.5) وعليه فإن هذه الوضعية تعبر على أن المخزون غير ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل بالنسبة للمؤسسة.

بالنسبة الى السيولة الفورية: إن المؤسسة في موقف غير مريح من وجهة نظر السيولة مقارنة بالنسبة للسابقة وبالتالي يجب على المؤسسة اتخاذ كل الإجراءات الضرورية والتي من شأنها أن تؤدي الى خلق مالي سليم للمؤسسة.

3-نسب النشاط (التسيير، الدوران):

جدول رقم (14): النسب المالية(النشاط)

النسب	القانون	2016	2017
معدل دوران اجمالي الاصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول	0.26	0.2
معدل دوران الاصول الثابتة	صافي المبيعات / الأصول الثابتة	0.36	0.33
معدل دوران الاصول المتداولة	صافي المبيعات / الأصول المتداولة	0.53	0.55

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

-**معدل دواران إجمالي الأصول:** يوضح مدى نشاط الأصول ومقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات الدوران صغيرة وهي في انخفاض، حيث تبين إيراد كل من دينار من الأصول فنجد أنها حققت في سنة 2016 نسبة دوران تقدر 0.26 يعني كل دينار تستثمره تجني عليه إيراد يقدر ب 0.26 دينار ويرجع سبب الانخفاض الى نقص المبيعات.

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** هذا المعدل يوضح مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح للمؤسسة، نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول الثابتة تغير بحيث حققت خلال سنة 2016 معدل قدره 0.36 يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة تجني عليه المؤسسة ايراد قدره 0.36 دينار وفي سنة 2017 ارتفع المعدل ليصبح 0.33 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة تجني عليه المؤسسة ايراد قدره 0.33 دينار.

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول المتداولة لكلا السنتين في تذبذب، حيث حققت في سنة 2016 معدل دوران قدره 0.55 أي كل دينار تستثمره في الأصول المتداولة تحقق عليه إيراد يقدر ب 0.55 دينار كما نلاحظ أنه في سنة 2017 انخفض المعدل ليصبح 0.53، وقد يكون راجع الى سوء تسيير المخزون.

المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج بواسطة النسب المالية:

أولا: نسب تطور النشاط:

جدول رقم (15): نسب تطور النشاط

النسبة	العلاقة	
معدل نمو رقم الاعمال	رقم الأعمال للسنة ن – رقم الأعمال للسنة ن – 1 / رقم الأعمال للسنة ن – 1	0.097-
معدل نمو القيمة المضافة	القيمة المضافة للسنة ن – القيمة المضافة للسنة ن – 1 / القيمة المضافة للسنة ن – 1	0.017-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

- **معدل نمو رقم الأعمال: نلاحظ** أن نسبة معدل نمو رقم الأعمال سالبة 90.7% هذا يرجع الى عدم تطور رقم الأعمال وعدم تطور نشاط المؤسسة.
- **معدل نمو القيمة المضافة:** نلاحظ أن نسبة معدل نمو القيمة المضافة سالب ما مقداره 1.7 % وهذا بسبب انخفاض رقم الأعمال وزيادة المشتريات المستهلكة يدل على عدم نمو القيمة المضافة.

ثانيا: نسب الربحية:

جدول رقم(16): نسب الربحية

النسبة	العلاقة	2016	2017
هامش الربح الاجمالي	النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال الصافي	0.02	-0.02
هامش الربح الصافي	النتيجة الصافية / رقم الأعمال الصافي	0.027	-0.027
العائد على اجمالي الاصول	النتيجة الصافية / مجموع الاصول	0.006	-0.005

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- نسبة هامش الربح الاجمالي موجبة في سنة 2016 حيث قدرت ب 2% ثم حققت خسارة بنسبة 2% في سنة 2017.
- نسبة هامش الربح الصافي موجبة في سنة 2016 حيث قدرت ب 2.7% ثم حققت خسارة بنسبة 2.7% في سنة 2017، وهذا راجع لعدم كفاءة المسيرين في ادارة رفم الأعمال والتكاليف المالية.
- من خلال الجدول نلاحظ انخفاض في نسبة العائد على اجمالي الأصول حيث كان بنسبة 0.6% في 2016 وانخفضت في 2017 حيث حققت خسارة بنسبة 0.5% وهذا لعدم قدرت أصولها لتوليد أرباح صافية نتيجة لزيادة التكاليف والمصاريف.

ثالثا: نسب تجزئة القيمة المضافة:

جدول رقم(17): نسب تجزئة القيمة المضافة

النسبة	العلاقة	2016	2017
بالنسبة للمستخدمين	أعباء المستخدمين / القيمة المضافة	0.02	0.02-
بالنسبة للدولة	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة / القيمة المضافة	0.027	0.027-
بالنسبة للمؤسسة	إجمالي فائض الاستغلال / القيمة المضافة	0.006	0.005-
بالنسبة للدائنين	الاعباء المالية / القيمة المضافة	0.005	0.0002

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نسبة أعباء المستخدمين الى القيمة المضافة: شكلت هذه النسبة ما مقداره 75% في سنة 2016 و 74 % في 2017، أي أن المستخدمين التهموا في سنة 2016 75 وحدة نقدية من كل 100 وحدة من القيمة المضافة والتهموا في سنة 2017 74 وحدة نقدية من كل 100 وحدة نقدية من القيمة المضافة وهي نسبة مرتفعة جدا تشير الى أن المؤسسة تعتمد كثيرا على العمالة لدل التكنولوجيا.

نسبة الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة الى القيمة المضافة: شكلت هذه النسبة ما مقداره 2.2 % في سنة 2016، و2.4% في سنة 2017، أي أن الضرائب والرسوم تستحوذ على 2.2 وحدة نقدية من كل وحدة نقدية من القيمة المضافة في سنة 2016، وتستحوذ على 2.4 وحدة نقدية من كل وحدة نقدية من القيمة المضافة، وتستحوذ في سنة 2017 على 23 وحدة نقدية من كل 100 وحدة نقدية من القيمة المضافة.

نسبة الأعباء المالية الى القيمة المضافة: شكلت هذه النسبة ما مقداره 0.5 % في سنة 2016 و0.02 % في سنة 2017، أي أن الدائنين استهلكوا في سنة 2016 0.5 وحدة نقدية من كل 100 وحدة نقدية من القيمة المضافة وهي نسب صغيرة، أي أن حصة الدائنين من الثروة صغيرة ويشير هذا الى أن المؤسسة تلجأ الى تنويع مصادر تمويلها.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا في هدا الفصل إسقاط الدراسة التي تم التطرق إليها في الجانب النظري على مؤسسة ديفاندوس حتى تتضح نتائج الدراسة وتكون أكثر واقعية، فبدأنا بتقديم للمؤسسة، بالإضافة الى عرض أهم أهدافها كما تطرقنا أيضا الى الهيكل التنظيمي للمؤسسة ، ثم عرضنا القوائم المالية المتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، ومن ثم قيامنا بتحليل الميزانية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة استخدام أدوات التحليل المالي، وبهذا يمكن القول بأن المؤسسة حققت توازن مالي خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة، لكن رغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الاختلالات التي يتم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة والمتمثلة في وجود سيولة مجمدة وهذا ليس لصالح المؤسسة، إذ يجب عليها استغلال هذا الفائض في مشاريع استثمارية أخرى كما أن المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية، ومن خلال تحليل نسب نشاط المؤسسة نجد أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها، ومن خلال تحليل جدول حسابات النتائج نجد أن المؤسسة تحقق نتائج سالبة بسبب ضخامة تكاليف المستخدمين وانخفاض رقم الأعمال وتحقيق قيمة مضافة ضئيلة لا تغطي هذه التكاليف.

الخاتمة

يعتبر تقييم الاداء المالي داخل المؤسسة أمرا ضروريا، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها وتحقيق أهدافها المحددة، ولقد اخترنا في دراستنا هذه أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب

المالي ألا وهو التحليل المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الإنتباه الى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارت اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار.

وقد تم خلال هذه الدراسة الاعتماد على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي اليه، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على الحكم على الاداء الكلي للمؤسسة كون المؤسسة ناتج عن تركيبة من الانشطة والمجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الابعاد(اجتماعية، اقتصادية، قانونية....) إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات لأن عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم الكشف عن مواطن الضعف والقوة وما يسمح لها باستغلال مواطن القوة لدعمها ومحاولة معالجة نقاط ضعفها باتخاذ القرارت المناسبة وهذا انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة

اختبار صحة الفرضيات:

-يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة لتشخيص الأداء المالي للمؤسسة من خلال تحليل قوائمها وهذا ما يؤكد الفرضية الاولى.

– ان استعمال أساليب التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة هذا ما يؤكد الفرضية الثانية.

_ من خلال نتائج الدراسة نجد أن التحليل المالي للقوائم المالية له دور كبير في تقييم الأداء المالي سواء بتحليل النسب أو من خلال التوازنات المالية، ومنه نقر بصحة الفرضية أي أن تحليل القوائم المالية يساعد في تقييم الأداء المالي محل الدراسة.

النتائج المتوصل اليها:

بناءا على هذه الدراسة تم التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها مايلي:

- ان التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في تقييم أداء المؤسسات.
- تحليل القوائم المالية يساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- رأس المال العامل موجب خلال السنتين وهذه الوضعية تعتبر ايجابية لأن المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مع بعض السلبية أيضا لأن رأس المال العامل فائض من الأموال المجمدة غير المستغلة.
- الخزينة الصافية موجبة هذا يعني أن قاعدة التوازن المالي محققة.
- المؤسسة لا تتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائينها مما لا يسمح لها بالحصول على الديون عند الحاجة.
- عدم قدرة المؤسسة على مسايرة التطور التقني والفني واعتمادها كثيرا على العمالة بدل التكنولوجيا.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة يتم اقتراح مجموعة من التوصيات أهمها:

- القيام بعملية التحليل المالي بصورة دورية وفي كل وظيفة على حده سعيا لتحقيق أداء أمثل.
- استغلال الأموال المجمدة لشراء تثبيتات جديدة وتوظيفها في البنوك والحصول على الفوائد.
- التركيز على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لأنه يوضح لنا نقاط القوة ونقاط الضعف.
- اعتماد طرق التسيير الحديثة وذلك بإدخال أفضل التقنيات، البحوث، تطوير التكنولوجيا المستغلة، بهدف تقليل التكاليف.

أفاق الدراسة:

في الأخير يمكن القول أن هذا البحث مازال مفتوح بكل الجوانب المختلفة للموضوع، إذ يعتبر مجرد محاولة قد تكون منطلقا لبحوث أخرى في هذا الموضوع، وبناءا على ذلك يمكن اقتراح بحوث مستقبلية مثل:

- دور التحليل المالي في رسم استراتيجية المؤسسة؟

- ماهي أهمية التحليل المالي ومدى فعاليته في السياسة المالية للمؤسسة؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

اولا باللغة العربية:

1_ الكتب:

_ احمد التيجاني بلعروسي، **النظام المحاسبي المالي**، ط2، دار هومة، الجزائر، 2012.

_ احمد الحلمي جمعة، **معايير التقارير المالية الدولية** (معايير المحاسبية)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

_ امين السيد احمد لطفي، **اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

_ السعيد فرحات جمعة، **الاداء المالي لمنظمات الاعمال**، دار مريح للنشر، الرياض، 2000.

_ ايمن الشنطي عامر الشقر، **مقدمة في ادارة التحليل المالي**، دار البادية، عمان، الاردن، 2007.

_ بوشاشي بوعلام، **المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

_ حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي _ تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة البراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2004.

_ زغيب مليكة، بوشنقير الميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

_ السعيد فرحات جمعة، **الاداء المالي لمنظمة الاعمال**، دار مريح للنشر، الرياض، 2000.

_ شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2012.

_ عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفتى النظام المحاسبي المالي**، دار الجينلي، الجزائر.

_ عبد الوهاب الرميدي، **علي سماي، المحاسبة المالية وفتى النظام المالي والمحاسبي الجديد**، دار هومة، **الجزائر**، 2011.

_ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)**، اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2018.

_ مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

_ محمد لعزازي، بوعلام لعور، **التسيير المحاسبي والمالي**، ديوان المطبوعات المدرسية، الجزائر، 2012.د

_ محمد محمود الخطيب، **الاداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار عامد، عمان، 2010.

_ محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

- محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية (الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف وقياس والافصاح)**، دار وائل للنشر، **عمان**، 2007.
- محمد مصطفى الكافي وآخرون، **المبادئ المحاسبية المالية (الاصول العلمية والعملية)**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الاردن، 2012.
- منير شاكر محمد واخرون، **التحليل المالي: مدخل الصناعات القرارات**، ط2، دار وائل للنشر، الاردن، 2005.
- ناصر داوي عدون، **تقنيات المراقبة التسيير**، دار المحمدية الجزائر، 1988.
- نعيمنمر داوود، **التحليل المالي (دراسة تطبيقية)**، دار البادية، عمان، 2012.

2- **المذاكرات:**

- ابو عودة سليمان، **مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة- فلسطين 2017.
- بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الاداء**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة 2011.
- جودي محمد رمزي، **أثر التطبيق معايير التقارير المالية الدولية عن تقييم الاداء المالي في المؤسسة المالية الجزائرية**، مذكرة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
- رزيقة التالي، **تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص ادارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2011.
- عائشة بوزوايد، **دور تحليل القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
- عادل عشي، **الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

- عيسي سهام، عيسي يونس، **تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص ادارة اعمال المؤسسات، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017.
- الويزة طير، **فعالية التحليل الماليفي تقييم أداء المؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014.
- اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص ادارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

3- **المجالات:**

- صابر تاج السر محمد، **استخدام اساليب التحليل المالي في قياس الكفاءة المالية والادارية**، مجلة اماراباك، مجلد رقم 7، العدد رقم 21، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، 2016.
- عبد الغاني دادن، **قراءة في الاداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، 2006.
- عبد الفتاح سعيد السرفاوي، عادل عيسى جسان، **التحليل المالي كأداة لتقييم الاداء المالي لشركات المساهمة الصناعية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد رقم 04، العدد رقم 02، جامعة فلسطين التقنية- خضوري، فلسطين، 2019.
- منصف الشرفي، عميروش بوشلاغم، **دور تحليل القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسات**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد رقم 31، العدد رقم 01، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، الجزائر، 2020.

4- الملتقيات:

- مداني بلغيث، عبد القادر شاش، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة**، مداخلة ضمن اعمال ملتقى سنوي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعاير الدولية للمحاسبة، منعقد في 13- 14 ديسمبر 2011، جامعة ورقلة.

ثانيا: بالغة الاجنبية

1. George legros، **mini finance dentreprise**، dunide، France.
2. K china، **gestion et stratégie** ،edition houm ،1ere edition، alger، 2005.

الملاحق

الملحق رقم01:جدول تطور الميزانية العمومية

2-2 BILAN DU 01/01/2017 AU 31/12/2017
EVOLUTION DES PRINCIPAUX AGREGATS

LIBELLE	MONTANT 2016	2017	VARIATION	EVOLUT EN %
IMMOBILISATIONS NET	413 235 947,03	409 468 164,96	-3 767 782,07	-0,91%
STOCKS	73 698 200,80	99 961 011,76	26 262 810,96	35,64%
CREANCES CLIENTS	98 155 725,54	112 359 382,75	14 203 657,21	14,47%
TRESORERIE	79 895 309,69	28 656 133,06	-51 239 176,63	-64,13%
TOTAL ACTIF	673 521 265,44	659 286 497,29	-14 234 768,15	-2,11%
CAPITAUX PROPRES	241 481 705,38	228 569 108,97	-12 912 596,41	-5,35%
EMPRUNTS	312 328 151,08	312 328 151,08	0,00	0,00%
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE	20 338 397,68	21 135 494,70	797 097,02	3,92%
FOURNISSEURS	25 404 588,48	20 600 674,93	-4 803 913,55	-18,91%
AUTRES DETTES	73 549 041,82	75 881 867,61	2 332 825,79	3,17%
TOTAL PASSIF	673 521 265,44	659 286 497,29	-14 234 768,15	-2,11%
CHIFFRE D'AFFAIRES	151 521 721,24	136 723 152,07	-14 798 569,17	-9,77%
PRODUCTION GLOBALE	170 204 073,32	163 007 838,00	-7 196 235,32	-4,23%
CONSOMMATION DE L'EXERC	98 382 508,49	92 448 674,71	-5 933 833,78	-6,03%
VALEUR AJOUTEE	71 821 564,83	70 559 163,29	-1 262 401,54	-1,76%
CHARGES DE PERSONNELS	53 840 850,90	52 069 011,69	-1 771 839,21	-3,29%
E,B,E	16 385 132,93	16 736 617,60	351 484,67	2,15%
RESULTAT DE L'EXERCICE	4 155 902,24	-3 695 479,81	-7 851 382,05	-188,92%

الملحق رقم02:جدول حسابات النتائج حسب طبيعة المؤسسة

DIVINDUS -MCM- Unité SOTRAMET

BP 69 ROUTE D'ORAN KHEMIS-MILIANA

BILAN 01/01/2017 au 31/12/2017

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUE	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		135 820 716,79	147 092 570,09
Prestations de transport		902 435,28	4 429 151,15
Variation stocks produits finis et en cours		25 470 976,27	12 927 816,71
Production immobilis,e		788 709,66	1 043 398,57
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
Cessions matiŠres premiŠres		0,00	0,00
Cessions produits finis		25 000,00	4 711 136,80
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**163 007 838,00**	**170 204 073,32**
Achats consomm,s		79 665 193,89	75 804 351,53
Cessions matiŠres premiŠres		0,00	0,00
Cessions produits		4 349 390,80	553 600,00
Services ext,rieurs et autres consommations		8 434 090,02	22 024 556,96
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		**92 448 674,71**	**98 382 508,49**
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**70 559 163,29**	**71 821 564,83**
Charges de personnel		52 069 011,69	53 840 850,90
Impots , Taxes et Versements Assimil,s		1 753 534,00	1 595 581,00
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**16 736 617,60**	**16 385 132,93**
Cessions produits		0,00	0,00
Autres produits op,rationnels		635 812,09	1 802 218,70
Autres charges op,rationnelles		2 013 446,60	337 948,40
Cessions charges		0,00	0,00
Dotations aux amortissements , provisions & pertes de valeur		19 634 112,68	14 638 175,92
Reprises sur pertes de valeur et provisions		145 466,72	1 526 248,87
V - RESULTAT OPERATIONNEL		**-4 129 662,87**	**4 737 476,18**
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financiŠres		14 387,89	416 235,12
VI - RESULTAT FINANCIER		**-14 387,89**	**-416 235,12**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		**-4 144 050,76**	**4 321 241,06**
Impots exigibles sur r,sultats ordinaires		0,00	0,00
Impots diff,r,s (Variations) sur r,sultats ordinaires		-448 570,95	165 338,82
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		163 789 116,81	173 532 540,89
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		167 484 596,62	169 376 638,65
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-3 695 479,81	4 155 902,24
El,ments extraordinaires (produits) (... pr,ciser)		0,00	0,00
El,ments axtraordinaires (charges) (... pr,ciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	**0,00**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-3 695 479,81	4 155 902,24

الملحق رقم03:الميزانية المالية المفصلة للأصول

	A	B	C	D	E	F
1	DiVINDUS -MCM- Unité SOTRAMET					
2	BP 69 ROUTE D'ORAN KHEMIS-MILIANA					
3	BILAN 01/01/2017 au 31/12/2017					
4	ACTIF					
5	ACTIF	NOTE	N_BRUT	N_AMORT.PROV	N_NET	N-1_NET
6	ACTIFS NON COURANTS					
7	Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	**0,00**	0,00
8	Immobilisations incorporelles		390 300,00	235 693,38	**154 606,62**	211 666,62
9	Immobilisations corporelles		0,00	0,00	**0,00**	0,00
10	Terrains		307 362 672,00	0,00	**307 362 672,00**	307 362 672,00
11	Batiments		199 097 604,84	155 581 864,14	**43 515 740,70**	47 026 224,99
12	Autres immobilisations corporelles		393 605 756,81	337 580 033,63	**56 025 723,18**	56 798 199,56
13	Immobilisations en concession		0,00	0,00	**0,00**	0,00
14	Immobilisations encours		2 409 422,46	0,00	**2 409 422,46**	1 837 183,86
15	Immobilisations financières		0,00	0,00	**0,00**	0,00
16	Titres mis en équivalence - entreprises associ,e		0,00	0,00	**0,00**	0,00
17	Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	**0,00**	0,00
18	Autres titres immobilisés		0,00	0,00	**0,00**	0,00
19	Prets et autres actifs financiers non courants		1 734 176,13	0,00	**1 734 176,13**	2 516 295,77
20	Impots diff,r,s actif		1 731 815,47	0,00	**1 731 815,47**	1 283 244,52
21	TOTAL ACTIF NON COURANT		**906 331 747,71**	**493 397 591,15**	**412 934 156,56**	**417 035 487,32**
22	ACTIF COURANT					
23	Stocks et encours		99 961 011,76	0,00	**99 961 011,76**	73 698 200,80
24	Créances et emplois assimilés		0,00	0,00	**0,00**	0,00
25	Clients		118 484 440,68	6 125 057,93	**112 359 382,75**	98 155 725,54
26	Autres d,biteurs		1 698 774,88	0,00	**1 698 774,88**	990 378,68
27	Impots		3 677 038,28	0,00	**3 677 038,28**	3 746 163,41
28	Autres actifs courants		0,00	0,00	**0,00**	0,00
29	Disponibilités et assimilés		0,00	0,00	**0,00**	0,00
30	Placements et autres actifs financ		0,00	0,00	**0,00**	0,00
31	Tresorerie		28 656 133,06	0,00	**28 656 133,06**	79 895 309,69
32	TOTAL ACTIF COURANT		**252 477 398,66**	**6 125 057,93**	**246 352 340,73**	**256 485 778,12**
33	TOTAL GENERAL ACTIF		**1 158 809 146,37**	**499 522 649,08**	**659 286 497,29**	**673 521 265,44**
34						

الملحق رقم04:الميزانية المالية المفصلة للخصوم

DIVINDUS -MCM- Unité SOTRAMET

BP 69 ROUTE D'ORAN KHEMIS-MILIANA

BILAN 01/01/2017 au 31/12/2017

PASSIF

PASSIF	NOTE	MontantN	Montant_N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		0,00	0,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et reserves -(réserves consolidées)		0,00	0,00
Ecarts de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence		0,00	0,00
Resultat Net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report ... nouveau		0,00	0,00
Liaisons inter-unit,s		228 569 108,97	241 481 705,38
TOTAL I		**228 569 108,97**	**241 481 705,38**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financieres		312 328 151,08	312 328 151,08
Impots (diff,r,s et provisionn,s)		0,00	0,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provisions et produits comptabilis,s d'avance		21 135 494,70	20 338 397,68
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**333 463 645,78**	**332 666 548,76**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattach,s		20 600 674,93	25 404 588,48
Impots		771 200,00	419 381,00
Autres dettes		75 881 867,61	73 549 041,82
Tresorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**97 253 742,54**	**99 373 011,30**
TOTAL GENERAL PASSIF		**659 286 497,29**	**673 521 265,44**